

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٨٧

الأربعاء، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الساعة ١٠:٠٠

نيويورك



الرئيس: السيد إيسى ..... (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٣٠

**أعطي الكلمة أولاً لممثل تونس للادلاء ببيان،  
وفي سياق ذلك سيعرض مشروع القرار**  
A/49/L.44.

**السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن  
الفرنسية):** يود وفد بلدي، إذ يتكلم بالنيابة عن  
الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية، أن يدلّي  
بعض التعليقات على بند جدول الأعمال المعنون  
"برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في  
الستينيات".

أود أن أستهل كلمتي مرحباً باهتمام المجتمع  
الدولي بتنمية افريقيا ونموها. لقد جاء برنامج الأمم  
المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في السبعينيات  
ليبيين التزام المنظمة الملموس بتحرير القارة. وبؤدن  
البرنامج بالالتزام المحدد للأمم المتحدة بدعم جهود  
التنمية الذاتية لافريقيا. وبالنسبة لجميع الدول  
الافريقية، يمثل هذا فعل ايمان وعلامة أمل من  
شأنهما، بالرغم من الحالة الخطيرة والصعوبات  
القائمة الآن، أن يسانداً كفاحها من أجل التنمية. وهذا  
الدعم أكثر بروزاً لأنّه ما زال يتعين، في مناطق  
شاسعة من قارتنا، وضع حد للازمة الاقتصادية

**البند ١٥٤ من جدول الأعمال**

**برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في  
الستينيات: مشروع القرار** (A/49/L.44)

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يذكر  
الأعضاء أن الجمعية العامة فقررت، بموجب المقرر  
٤٨/٤٥٠ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ادراج البند  
المعنون "برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في  
افريقيا في السبعينيات" في جدول أعمال الدورة  
النinth والأربعين لعقد المشاورات المتواخدة في  
القرار ٤٨/٢١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،  
في وقت مناسب خلال الدورة التاسعة والأربعين.  
وبموجب ذلك القرار، تقرر أن تجري الجمعية  
مشاورات مكثفة بشأن جميع القضايا المتعلقة بتنمية  
الاقتصادات الافريقية.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطاب الملقة بالعربية والترجمات الشفوية للخطاب  
الملقة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطاب الأصلي. وينبغي إدخالها على  
نسخة من المحضر وإرسالها بتتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع واحد من تاريخ  
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178  
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نسخة (\*) بعد نتيجة تصويب مسجل وأو  
تصويب بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

الاقتصادي المتوازن والتنمية المستدامة في إفريقيا؛ وخلال هذا العقد سنعمل في ذلك الاتجاه، على المستوى دون الإقليمي وعلى مستوى القارة.

وتغطي التجمعات الإقليمية الآن جميع المناطق دون الإقليمية في القارة؛ وهذا تطور هام يمكن أن يترك أثراً إيجابياً على آفاق التنمية عموماً؛ ومن ثم في مجال التصنيع، وتطوير الخدمات ونمو التجارة. فالدور المتزايد للتكامل الإقليمي يتجسد في التوقيع على المعاهدة التي تنص على إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأفريقي. وهو التوقيع الذي جرى في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩١، في أبوجا بنيجيريا. وسيساهم توسيع منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي وإنشاء الاتحاد الانهائى للجنوب الإفريقي وترسيخ الاتحاد المغاربي العربي على المستوى دون الإقليمي في هذا الاتجاه.

وفي الجنوب الإفريقي، على نحو أكثر تحديداً، يمثل اندماج جمهورية جنوب إفريقيا باعتبارها شريكاً هاماً للمجتمع الدولي قوة مفعمة بالأمل، بما لديها من موارد جديدة واحتمالات نمو مبشرة بالخير في المنطقة، ولانطلاقتها الاقتصادية ورفاهها الاجتماعي.

إن عزم إفريقيا على المضي قدماً وعلى تعبئة طاقاتها في أعمال التنمية المتكاملة قد أكد ذلك من جديد مؤخراً رؤساء الدول في إفريقيا خلال مؤتمر القمة الثلاثين الذي عقدوه في تونس في حزيران/يونيه ١٩٩٤.

لقد قال السيد زين العابدين بن علي، رئيس جمهورية تونس والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية، في اختتام ذلك الاجتماع ما يلي:

"أصبح واضحًااليوم، على ضوء التغيرات العميقـة في العالم المعاصر، أن استقطاب جهودنا في أعمال التنمية الوـسيـلة الوحـيدةـ التي تمكـنـاـ منـ التـصـدىـ لـلـتـحـديـاتـ الجديدةـ للـقرـنـ المـقـبـلـ".

والاجتماعية الإفريقية، التي سادت الثمانينيات والتسعينيات. وبالإضافة إلى الجفاف الذي طال أمده، ولا يمكن لهذه الحالة إلا أن تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، مصرة بالاستقرار المزعزع للبلدان التي أصبحت في الكثير من الحالات بالغة الهشاشة.

وهذا هو السياق غير الملائم الذي يتعين فيه على البلدان الإفريقية أن تعتمد سياسات لعكس الاتجاه السلبي واحلال النظام في اقتصاداتها المدمرة. وبهذا الهدف، طبقت جميع البلدان الإفريقية تقريباً برامج تثبيت الاستقرار والتكيف الهيكلي التي يرعاها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلا أنه في العديد من الحالات لم تسفر لحد الآن برامج الاصلاح والتكيف الهيكلي التي تطبقها البلدان الإفريقية عن النتائج المتوقعة.

وطبقاً لتقرير الأمين العام عانت إفريقيا منذ ١٩٨٠ من الركود الاقتصادي المتواصل، ومن التراجع في بعض الحالات؛ وبعض البلدان التي كانت في بداية العقد من ضمن مجموعة الدخل المتوسط تنتهي الآن إلى مجموعة أقل البلدان نمواً.

ويمكن أن يقال نفس الشيء عن التجارة الخارجية للقارـةـ. فـحـصـةـ إـفـرـيقـيـاـ مـنـ الصـادـراتـ الـعـالـمـيـةـ مـاـ زـالـتـ فـيـ اـنـحدـارـ،ـ مـنـ ٤ـ فـيـ المـائـةـ فـيـ السـبعـينـياتـ إـلـىـ ١ـ٤ـ فـيـ التـسـعـينـياتـ.ـ وـخـسـرـتـ الـبـلـدـانـ الـإـفـرـيقـيـةـ حـصـتـهاـ فـيـ أـسـوـاقـ التـصـدـيرـ الـدـولـيـ لـمـنـاطـقـ أـخـرـىـ،ـ حـتـىـ بـالـنـسـبـةـ لـمـوـادـ الـأـوـلـيـةـ،ـ حـيـثـ تـمـتـعـتـ الـقـارـةـ بـمـيـزةـ نـسـبـيـةـ طـوـالـ عـقـودـ.ـ فـزيـادـةـ تـكـلـفةـ الـوـارـدـاتـ وـهـبـوـطـ دـخـلـ الصـادـراتـ يـمـثـلـانـ عـقـبـتـينـ رـئـيـسـيـتـيـنـ تـمـنـعـانـ،ـ مـعـظـمـ الـبـلـدـانـ الـإـفـرـيقـيـةـ مـنـ إـقـامـةـ مـيـزانـ مـدـفـوـعـاتـهاـ.

وفي الوقت نفسه، هبطت المساعدة الإنمائية الرسمية من الناحية الفعلية منذ ١٩٩٠، وتراجعت إفريقيا أيضاً الموجة الأخيرة من الاستثمارات الخاصة في البلدان النامية.

وتعرف بلداننا أن التعاون والتكامل الاقتصادي بينهما أكثر الطرق وثوقاً لتحقيق النمو

بما في ذلك قطاعات الصناعة والزراعة والتدريب والخدمات الأساسية.

إن تنمية وتعزيز الصناعات الأساسية الضرورية للتنمية المستدامة للمنطقة، وتعزيز الصناعات الصغيرة ليعاد العمالة في دول المنطقة، فضلاً عن تعزيز الصناعات التي تنتج سلعاً استهلاكية، هي أيضاً محور العمل الذي تقوم به الدول الأفريقية بدعم من المجتمع الدولي والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

ويجب علينا، مع ذلك، أن نسلم بأن العمل الذي تقوم به الآن منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على السواء هو عموماً غير كاف لحل المشاكل التي تواجهها إفريقيا. ويطلب التغلب على الأزمة التي تمر بها إفريقيا تصميماً أشد وتحصيضاً لموارد أكثر، على كلا الصعيدين الوطني والدولي.

ونود بالتالي أن نعرب عن قلقنا إزاء تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية. ونعتقد أنه ينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لزيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان الأفريقية. وينبغي أن تترافق هذه التدابير مع خفض عبء الديون الخارجية الذي ترزع تحته البلدان الأفريقية. ومن شأن تعبئة أكبر للموارد أن تمكن البلدان الأفريقية بالتالي من الانتقال من مرحلة التكيف إلى مرحلة التنمية.

وينبغي للبلدان الأفريقية أيضاً أن تكون قادرة على الاعتماد على المساعدة الدولية كي تستغل استغلالاً كاملاً الفرص التي أتاحتها المحادثات التجارية لجولة أوروغواي، وكي تقلل قدر الامكان الآثار السلبية التي قد تنشأ عن ذلك في الأجل القصير.

وأخيراً، من واجب المجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها إفريقيا من أجل تنوع اقتصادها وبالتالي تمكين شعوبها من عدم الاعتماد بعد الآن على تصدير سلعة أساسية أو سلعتين أساسيتين تتذبذب أسعارها بإرادة السوق.

ولقد أولى مؤتمر القمة الثلاثون، إذن، اهتماماً خاصاً لمشاكل التنمية في القارة. ومن المهم أن جميع رؤساء الدول في إفريقيا أظهروا في هذا الاجتماع رغبتهم في تنفيذ اتفاقيات أبوجا التي أفضت إلى إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأفريقي. وفي هذا السياق، أكد القادة الأفارقة على الحاجة إلى القيام بعمل جماعي منسق بغية تكيف اقتصاد كل من بلدانهم مع متطلبات السوق العالمية الجديدة التي سترى النور مع المنظمة العالمية للتجارة.

ومؤتمر قمة تونس، إذ دعا إلى الاستغلال الرشيد والحكيم والمتسم ببعد النظر للطاقة البشرية والمادية الهائلة لافريقيا، دعا المجتمع الدولي إلى معاملة إفريقيا بصفة شريك.

ولا يسعنا إلا أن نلاحظ، مع ذلك، أن المشاركة التي تصبووا إفريقيا إليها بطبيعة في تكوينها. فالواقع أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا متعدنة جداً، وهي لا تتزايد. ولم يبلغ تدفق الاستثمارات إلا حوالي بليوني دولار لكل إفريقيا في عام ١٩٩٢، أي أقل من ٢ في المائة من جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية. ولا يزال الاهتمام الرئيسي للمستثمرين الأجانب في إفريقيا منصبًا على مواردها الطبيعية.

وإفريقيا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي يفوق فيها نمو الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة. وبغية عكس هذا الاتجاه، بدأت بلدان إفريقيا عدة عملية تحرر متسرعة آملة في تحسين فعالية مشاريعها.

إن الاعتماد على المواد الخام، والمستوى المنخفض لدخل الفرد، وأوجه ضعف الروابط فيما بين الصناعات، وحتى غيابها، عوامل سلبية تعمل، مع ذلك، على كبح التنمية والنمو في إفريقيا.

ويفسر هذا عمق المشكلة وتعقد العقبات التي يتعين على القارة التغلب عليها في بناء الأسس لبنيتها الأساسية، حيث يتضح أن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية عملية متكاملة، وثمرة عمليات واسعة ومتطرفة تنفذها قطاعات عديدة،

بغية ايجاد نافذة داخل صندوق المساعدة التقنية الذي يتم تزويده بموارد جديدة واضافية تتراوح بين ٥٠ و ٧٥ مليون دولار على مدى سنتين أو ثلاث سنوات بغية تمويل المرحلة الاعدادية لمشاريع وبرامج تنويع السلع الأساسية في البلدان الإفريقية.

ومشروع القرار هذا هو الآن موضوع مشاورات غير رسمية مكثفة بين جميع الأطراف المعنية. ويحدوتنا الأمل في أن يبرهن شركاؤنا المتقدمو النمو على التفهم والمرؤنة اللازمين إذا أريد إحراز التقدم في المفاوضات المتعلقة بهذا النص حتى يتسعى اعتماده في الأيام القليلة المقبلة، قبل تعليق هذه الدورة للجمعية العامة.

السيد لعمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هذا البيان الذي أدلني به نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن هذا البند الهام من بنود جدول الأعمال وهو تعبير عن تضامن مجموعة عبّار العريض مع البلدان الإفريقية التي تشكل عنصراً أساسياً في تكوينها. وبغض النظر عن هذا الواجب الطبيعي وهذه الحاجة إلى التضامن فيما بين وفود البلدان النامية، يتعلق إسهامي في هذا النقاش بالالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي على نفسه تجاه القارة الإفريقية التي ما زالت تعيش على هامش التقدم.

والواقع أن إدراج مسألة الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا ضمن الأولويات العامة الخمس المكرسة في خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل، واعتماد برنامج الأمم المتحدة للتنمية في إفريقيا في التسعينات، جاء في أعقاب عقد - هو عقد الثمانينات - اعتبر عن حق عقداً ضائعاً بالنسبة للتنمية وخاصة في القارة الإفريقية. وقد تجسد هذا الفشل في النتيجة السلبية لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة السابق للانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا. وأصبح البرنامج الجديد، في ذلك المعنط، نقطة انطلاق جديدة للتعاون الدولي من أجل التنمية في إفريقيا، فهو يحدد بطريقة واضحة وواقعية مسؤوليات والتزامات كل بلد من البلدان الإفريقية ذاتها، ومسؤوليات والتزامات المجتمع الدولي، في إطار مشاركة عالمية لضمان استئناف النمو الاقتصادي والتنمية في إفريقيا، بغية إدماجها التام في الاقتصاد العالمي.

في هذا الصدد، أود أن أقتبس المقطع التالي من اعلان وزراء الشؤون الخارجية الأفارقة الذي صدر يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤:

"ندعو جميع الأطراف المشتركة في المفاوضات المتعلقة بمشروع القرار الخاص بإنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الإفريقية إلى إبداء المرؤنة حتى يتم اتخاذ القرار في أثناء الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة". (A/49/479، الفقرة ٤).

وقد تم التأكيد مجدداً على الحاجة إلى تنويع قطاع السلع الأساسية الإفريقي في جميع تقارير الأمين العام المعنية بالمسألة. وافريقيا، إذ تعتمد في مدخولها على عدد صغير من السلع الأساسية، مدينة نفسها بتنوع انتاجها وصادراتها لتمكن اقتصادات الدول الإفريقية من القيام، دون ضرر كبير، بامتصاص الأثر المترتب على تذبذب أسعار السلع المصدرة وعلى معدلات التبادل التجاري.

وهذا هو السياق الذي يجب أن تدرس فيه اقتراح الأمين العام بإنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الإفريقية، بما في ذلك قطاع الزراعة ومصائد الأسماك. ومن شأن هذا الصندوق أن يعزز التنوع الاقفي والرئيسي على السواء، ويمكن أن تديره المؤسسة الإفريقية الأكثر مناسبة، وهي مصرف التنمية الإفريقي.

من وجهة النظر هذه، نقدر الاهتمام الذي يبديه شركاؤنا المتقدمو النمو برفاه القارة وازدهارها. وبالاعتماد على التضامن الدولي، حتى تتمكن إفريقيا مرة أخرى من ايجاد السبيل إلى النمو، نناشد المجتمع الدولي أن يسعى فعالية على بياناته الداعية إلى العناية بالجهود التي تبذلها إفريقيا من أجل التنمية ودعمها لها عن طريق الالسهام في إنشاء صندوق تنويع السلع الأساسية الذي سيبدأ عمله في الأشهر المقبلة.

ومشروع القرار المعروض بشأن هذا الموضوع (A/49/L.44) موجه نحو ذلك الغرض، ونحن ندعو الدول المشاركة إلى إعادة تشكيل صندوق تنويع السلع الأساسية ضمن مصرف التنمية الإفريقي

وعلى الصعيد التجاري، تعهد شركاء إفريقيا الرئيسيون من البلدان المتقدمة النمو بدعم جهود البلدان الإفريقية لتنويع اقتصاداتها ولزيادة حصائر صادراتها. وفي هذا السياق، أوليت أولوية عاجلة لجسم مسألة السلع الأساسية من خلال تحسين أسعارها وتعزيز فرص وصولها إلى الأسواق. واعترف أيضاً بضرورة إتاحة موارد إضافية لدعم برامج التنويع، أفقياً ورأسيًا، لتقليل اعتماد الاقتصادات الإفريقية على السلع الأولى.

وأخيراً، دعيت منظومة الأمم المتحدة ذاتها إلى الإسهام في تنفيذ برنامج العمل هذا. وطلب من مختلف هيئاتها ووكالاتها المتخصصة وضع برامج إفريقية، كل في مجال اختصاصه، وتكرис موارد كافية لتنفيذها. وحيث أن اللجنة الاقتصادية لإفريقيا كانت مدعوة إلى الأضطلاع بدور أكبر في تنشيط وتنسيق هذه البرامج، فقد كانت مطالبة، بوضوح، بتعزيز مواردها البشرية والمادية.

ويعرف جميع المراقبين بعظم نطاق الجهد التي بذلتها البلدان الإفريقية للأضطلاع بمسؤولياتها في إطار البرنامج الجديد. فقد شرع معظمها، إن لم يكن جميعها، في تنفيذ برامج تكيف هيكلية ضخمة، وبدأت في إجراء إصلاحات سياسية.

وعلى الصعيد الإقليمي، سعت جاهدة للنهوض بالتعاون والتكامل الاقتصادي بين الإقليميين. والمعاهدة التي أنشأت الاتحاد الاقتصادي الإفريقي، والتي وقعت في أبوجا في ١٩٩١ وهي خير دليل على إرادة البلدان الإفريقية على أن تتولى بنفسها، جماعياً، زمام مصيرها باستخدام قدراتها الذاتية.

وهذا التدبير على الصعيد القاري امتداد لأنشطة المضطلع بها فعلاً على الصعيد دون إقليمي حيث عززت آليات التكامل القائمة بغية تحسين تنسيقها وتكيفها مع الأهداف الجديدة التي حددت لها بوصفها الداعم التي تقوم عليها الجماعة الاقتصادية لعموم إفريقيا.

ومن بين الأهداف ذات الأولوية في البرنامج الجديد تحول الاقتصادات الإفريقية عن طريق تكاملها وتنويعها، على الصعيدين الوطني والإقليمي، بغية توطيدتها وتقليل هشاشتها في مواجهة الصدمات الخارجية الناجمة عن تزايد صبغ العلاقات الاقتصادية الدولية بالصبغة العالمية. وقد تم التشدد بوجه خاص على أهمية تنفيذ عملية إإنمائية مستقلة ومحصصة لإفريقيا. ورئي أن تحقيق معدل نمو سنوي بنسبة ٦ في المائة حتى عام ٢٠٠٠، وإن كان هدفاً تقديرياً، هو أحد الشروط الازمة للنمو المطرد والمستدام والتنمية المنصفة في القارة الإفريقية، ولتمكينها من مكافحة الفقر بشكل فعال.

وقد حدد بوضوح برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينيات مسؤوليات البلدان الإفريقية ومسؤوليات المجتمع الدولي. فالبلدان الإفريقية حضرت، على الصعيد الاقتصادي، على تحسين اقتصاداتها عن طريق تحسين إدارتها وإجراء إصلاح هيكلية لقدرتها الانتاجية بغية تعزيز التعاون الإقليمي ودون إقليمي والنهوض بالتكامل الاقتصادي. وحثت أيضاً على تهيئة بيئة مؤاتية لجذب الاستثمارات المباشرة - المحلية والأجنبية - والاستفادة إلى أقصى حد من مواردها البشرية وخاصة في ميداني العلم والتكنولوجيا. وأخيراً، وعلى الصعيد السياسي، طلب منها أن تواصل إشاعة الديمقراطية في عملية التنمية للسماح لسكانها بالقيام بدور أكبر في إدارة الشؤون العامة لبلدانهم.

أما المجتمع الدولي فقد تعهد من ناحيته بدعم جهود البلدان الإفريقية لتعجيل نمو اقتصاداتها، ولضمان تحقيق تنميتها عن طريق إجراءات تتخذ على عدة أصعدة.

أولاً، على الصعيد المالي، يقدم الدعم عن طريق زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية، قدرها الأمين العام للأمم المتحدة بمبلغ ٣٠ بليون دولار سنوياً، ابتداءً من عام ١٩٩٢، وكذلك عن طريق تنفيذ تدابير مبتكرة وجسورة لحل مشكلة الدين الذي تفرض خدمته عبئاً ثقيلاً على ميزانيات جميع البلدان الإفريقية.

النهائية لجولة أوروغواي حيز النفاذ. وفي الحقيقة، تبين جميع التحليلات والدراسات أن البلدان الإفريقية من بين البلدان التي ستتضرر بالقوانين التجارية المتعددة الأطراف الجديدة، سواء من حيث فقدان الأفضليات التعرفية أو بوصفها مستوردة صافية للمواد الغذائية. وستضاف هذه الخسائر إلى الصعوبات التي تعاني منها البلدان الإفريقية فعلاً في ميدان المواد الأولية ومعدلات التبادل التجاري.

لقد تركزت مناقشتنا في العالم الماضي على مسألة إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية، على نحو ما أوصت به منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والأمين العام. وحتى الآن، منعت اختلافات سكان من الشباب الكادحين - تزخر بالموارد الطبيعية ومصادر الطاقة. ولكن الاستغلال الحكيم لهذه الموارد الذي يحقق الانتعاش الاقتصادي للقاراء تعلقه عوامل خارجية مثل الدين الخارجي. إذ جمالي ذلك الدين - الذي بلغ ٤٨ بليون دولار في عام ١٩٧٨ - قدر بمبلغ ٢٨٥ بليون دولار في ١٩٩٣، أي أكثر من ٦٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الإفريقية. وهذا العائق، الذي لم تخفف منه التدابير الأخيرة إلا بنسبة ضئيلة، ينبغي أن يأخذ في الحسبان جميع دائن إفريقيا، بما في ذلك المؤسسات المتعددة الأطراف التي يخصها نحو ٢٥ في المائة من جميع الديون، والتي تستنزف ٤٠ في المائة من إجمالي مدفوعات خدمة الديون الإفريقية.

ولهذه المسألة، على الرغم من بساطتها، أهمية رمزية من حيث أنها تمثل اختباراً فعالاً لفرص ترجمة التعهدات الواردة في البرنامج إلى واقع.

وفي الحقيقة، وكما تبين بجلاء الدراسة الممتازة التي أجرتها مؤخراً اللجنة الاقتصادية الإفريقية ترجع أهمية البرنامج إلى المسألة الأساسية، مسألة معرفة ما إذا كان المجتمع الدولي على استعداد لمعاملة إفريقيا بوصفها شريكاً كاملاً في الاقتصاد العالمي. وإفريقيا قارة تمر الآن وسط عمليات تحول عديدة. وفي ظل الظروف الحرجة التي تتسم بها عملية تحولها، تضطلع المساعدة الخارجية بدور حاسم. وإن يد العون الممتدة إلى إفريقيا اليوم ستكافأ مكافأة كبيرة في الغد. وستفتح إفريقيا الملزمة التزاماً لا رجعة فيه بمسار التنمية والنمو المستدامين والمدمجة بالكامل في الاقتصاد العالمي فرصاً كبيرة في ميدان التجارة الدولية وستجلب للعالم المزيد من الازدهار والسلم والاستقرار.

إلا أن هذه الجهود التي تبذلها البلدان الإفريقية فرادى وجماعات، رغم كونها محمودة، لا تكفي لحل الأزمة متعددة الأبعاد التي تمر بها القارة. وبسبب ندرة الوسائل المتاحة لهذه البلدان فمن قبيل الوهم أن تتوقع منها نتيجة ملموسة ما لم يضطلع المجتمع الدولي لمسؤوليته عن مدها بالموارد المالية الكافية وإرساء بيئة خارجية مؤاتية.

إن إفريقيا قارة غنية، ولكنها قارة لم تحظ حتى الآن بالعون الكافي لإطلاق طاقتها الكامنة. فالقاراء الإفريقي، فضلاً عن مواردها البشرية - من سكان من الشباب الكادحين - تزخر بالموارد الطبيعية ومصادر الطاقة. ولكن الاستغلال الحكيم لهذه الموارد الذي يحقق الانتعاش الاقتصادي للقاراء تعلقه عوامل خارجية مثل الدين الخارجي. إذ جمالي ذلك الدين - الذي بلغ ٤٨ بليون دولار في عام ١٩٧٨ - قدر بمبلغ ٢٨٥ بليون دولار في ١٩٩٣، أي أكثر من ٦٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الإفريقية. وهذا العائق، الذي لم تخفف منه التدابير الأخيرة إلا بنسبة ضئيلة، ينبغي أن يأخذ في الحسبان جميع دائن إفريقيا، بما في ذلك المؤسسات المتعددة الأطراف التي يخصها نحو ٢٥ في المائة من جميع الديون، والتي تستنزف ٤٠ في المائة من إجمالي مدفوعات خدمة الديون الإفريقية.

ومن قبيل المفارقة أن إفريقيا، وهي منطقة من العالم تعتمد اعتماداً كبيراً على الموارد الخارجية لتمويل تنميتها بسبب ضآلة ادخاراتها الداخلية، كانت القارة الوحيدة التي لم تستفد من الزيادة الأخيرة في التدفقات المالية إلى البلدان النامية. فقد انخفضت هذه التدفقات إلى إفريقيا بنسبة ١٤ في المائة في عام ١٩٩١ وبنسبة ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٢. هذا علاوة على أن إفريقيا ما زالت غير قادرة على جذب المستثمرين الخاصين رغم الجهود المبذولة لتحسين مناخها الاقتصادي وتقديم أفضل الشروط القانونية والضرورية للمستثمرين الأجانب.

وهذا الافتقار إلى الحماس في الأوساط التجارية، وهو الافتقار الذي ينافقه خفض المساعدة العامة للتنمية، يزداد خطورة بسبب الاحتمالات الباعة على التشاؤم والمتصلة بدخول الوثيقة

أن مستويات المعيشة لم تتحسن في كل مكان، فإن هناك بوادر مشجعة بأن البلدان الإفريقية وشركاءها في التنمية على الطريق نحو التوصل إلى استراتيجية أكثر فعالية ودينومة.

ومن بين التطورات الإيجابية التي حدثت في العام الماضي، نبني بوجه خاص على التدابير التي اتخذتها بلدان منطقة فرنك الاتحاد المالي الإفريقي وما يقدمه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من الدعم. وإن وجود سياسة مستقرة للاقتصاد الكلي ترافقها تحسينات هيكلية - وخاصة فيما يتعلق بدور السوق والقطاع الخاص - واقتصاد موجه إلى الخارج، بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية والقدرات المؤسسية، يؤدي إلى نتائج إيجابية إذا استمر العمل بهذه التدابير وتنفيذها بشكل دؤوب.

وندرك أيضاً إدراكاً متزايداً أن الجوانب الاجتماعية ومشاركة الطبقات الأضعف من المجتمع ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الجهود الإصلاحية والإنسانية كافية. وبالتالي، بغية الاستفادة بأقصى قدر ممكناً من النمو الاقتصادي، نؤيد بقوة الخطوات صوب المشاركة الشعبية في صنع القرار وزيادة الانفتاح والمساءلة من جانب الحكومات. والحقيقة التي لا تقل عن ذلك أهمية أن من شأن وجود حكومات أكثر شفافية وإطار قانوني مفهوم بوضوح أن يحسن مناخ الاستثمار والنمو.

ونحن ندرك الصعوبات المستمرة التي تعاني منها البلدان الإفريقية الأفقر التي تنوء بشلل الديون الأكبر بالنسبة لخدمة ديونها، ولذلك فإننا نشجع نادي باريس على مواصلة جهوده لتحسين الشروط المطبقة على تلك البلدان وتمكينها، عند الاقتضاء، من تخفيض ديونها الرسمية الثانية بما يكفي لتمكينها من الخروج من عملية إعادة الجدولة.

وثمة عامل هام يتعلق بالتنمية في إفريقيا وهو النمو السكاني، الذي لا يزال يتتجاوز النمو الاقتصادي. وينبغي أن تراعي النتائج الهامة للمؤتمر الذي عقد مؤخراً في القاهرة مراعاة تامة، كما ينبعي إدراجها في جميع السياسات والجهود التعاونية من أجل التنمية في إفريقيا. وتشير الأحكام

السيد رونج (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والسويد وفنلندا والنمسا.

على الرغم من أن البدن المتصل بالبرنامج الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات قد عرض على بساط البحث في مرحلة متاخرة من هذه الدورة للجمعية العامة، فإن له أهمية أساسية في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فافريقيا هي أفقر القارات الخمس. ويعق فيها ما يقرب من ثلثي أقل البلدان نمواً. وظل معدل النمو الاقتصادي منخفضاً في المنطقة، وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولم تكن فترة تتجاوز العقد كافية لرفع الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للفرد. فلا تزال هناك مناطق واسعة من الفقر المدقع. وفي كثير من الأحيان لا تصل جهودنا المشتركة إلى المجموعات الأفقر والأكثر عرضة للخطر. واندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي ضعيف. فلا تزال مواردها البشرية والمؤسسية بحاجة إلى التطوير لتصل إلى كامل طاقتها. ولذلك من السليم أن يعالج برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات، الذي اعتمد في عام ١٩٩١، مشاكل المنطقة كل واحتياجاتها.

ويهتم الاتحاد الأوروبي، بوصفه منطقة مجاورة لها علاقات طويلة وكثيفة مع إفريقيا، اهتماماً خاصاً بالرهانة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للقاراء وبتنفيذ البرنامج الجديد. وفي هذا السياق، نود أن نشير إلى التعاون المشجع بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الإنمائي للجنوب الإفريقي، كما جرى التأكيد عليه في المؤتمر الذي عقد في برلين في أيلول/سبتمبر من هذه السنة.

وعلى الرغم من الأداء الضعيف عموماً للنمو في إفريقيا، نلاحظ مع قدر من الأمل أن عدداً كبيراً من البلدان الإفريقية قد سجل معدلات نمو كبيرة في عام ١٩٩٣ - أدت في بعض الحالات إلى زيادة الدخل الفردي. وهذه البلدان هي عموماً البلدان التي تقوم بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي بدعم من المجتمع الدولي. وقد شرع الكثير من البلدان الإفريقية في عمليات نشر الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي. ومع

للحصدوق المشترك آلية هامة أخرى لهذا الغرض. لقد حسن باستمرار عملياته. والاتحاد الأوروبي مستعد للتعاون لزيادة تحسينه، ويجري تنفيذ عدد من المشاريع الرامية إلى إفادة الاقتصادات الإفريقية. ومشروع القرار الذي عرضته غانا بشأن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينيات يتناول بشكل خاص مسألة التنويع. ونحن نرحب بالفكرة الواردة في مشروع القرار لاستخدام ترتيبات قائمة، ولتعزيز الفائدة التي يمكن للبلدان الإفريقية أن تجنيها منها. ونحن نعمل مع جميع الوفود الأخرى لتحقيق توافق الآراء.

والاتحاد الأوروبي هو أكبر المانحين لإفريقيا وهو يوفر أكثر من نصف المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها إفريقيا. ولا يزال الاتحاد ملتزماً بشدة بالاحتفاظ بوضعه بصفته مانحاً كبيراً للبلدان الإفريقية. ونؤيد تأييداً قوياً جهود المجتمع الدولي للبقاء على تدفقات موارد إيجابية صافية لأكثر البلدان فقراً بما في ذلك تلك الموجودة في إفريقيا، وذلك عن طريق التمويل الرسمي الثنائي والمتمعدد الأطراف. إن تركيز مساعدتنا الإنمائية الرسمية تعد حتى أكثر أهمية عندما تؤخذ البلدان المنضمة في الاعتبار.

وإذ أنتقل الآن إلى دور منظومة الأمم المتحدة واستراتيجيتها الشاملة فيما يتعلق بإفريقيا، فإننا نؤيد التنمية البشرية ودعم القدرات المؤسسية والسياسات الاصلاحية الاقتصادية باعتبارها جهوداً أساسية لمنظومة الأمم المتحدة لدعم التنمية الإفريقية. وإسناد دور معزز للقطاع الخاص، وتحسين البيئة التنظيمية والإدارية له أمر يستحق أن يحظى بالاهتمام على سبيل الأولوية العالية. ونحن نؤيد كل جهد لتحسين مركز دور المرأة. وإصلاح القطاع العام لا يزال أيضاً هدفاً أساسياً في بلدان كثيرة.

وفيما يتعلق بالبعد الاجتماعي للاستقرار والتكييف الهيكلي، نشجع زيادة التشاور والتعاون بين مؤسسات بريتون وودز وسائر منظمات المنظومة. وفي الجهود الرامية إلى تنسيق مساعدة منظومة الأمم المتحدة، ينبغي استخدام الأدوات والسياسات المذكورة في قرار الجمعية العامة ١٩٩٤/٤٧، وبخاصة

السكانية والإنسانية في البرنامج الجديد للتنمية في إفريقيا بالفعل إلى الاتجاه الصحيح، وهو اعتماد نهج متكامل من هذا النوع. ويجدر الآن متابعة ذلك بمزيد من العزم على أساس توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في القاهرة.

والبيئة الاقتصادية الدولية عامل هام لتنمية الاقتصادات الإفريقية. وقد تحسنت مؤخراً معدلات التبادل التجاري لإفريقيا بعد فترة طويلة من التراجع، ونحن نتوقع أن يكون لهذا التطور آثار إيجابية على آفاق نمو الاقتصادات الإفريقية. ولكن هذا لن يقلل من حاجة الكثير من هذه البلدان إلى تنويع صادراتها. ويزيد الاختتام الناجح لجولة أوروغواي الفرص في هذا المجال عن طريق تعزيز النمو في الاقتصاد العالمي وعن طريق تحسين وصول المنتجات المصنعة إلى الأسواق. ومن المرجح أن تكون للآثار الدينامية لتزايد التجارة أهمية كبيرة بالنسبة لإفريقيا أيضاً.

وأية آثار سلبية ناجمة عن تأكل الأفضليات أو زيادة الأسعار على المدى القصير في القطاع الزراعي ينبغي تعويضها بدرجة كبيرة بالآثار المفيدة الجديدة الناجمة عن زيادة التجارة. وإننا نسلم بأن البلدان الإفريقية - ولا سيما الأقل نمواً - بحاجة إلى المساعدة إذا أريد لها الاستفادة الكاملة من الفرص الجديدة. ولذلك يؤيد الاتحاد الأوروبي تنفيذ الأحكام ذات الصلة المتفق عليها في مراكش، وكذلك المعاملة الخاصة والتفضيلية المتاحة للبلدان النامية.

ويتضمن التعاون التقليدي للاتحاد الأوروبي مع بلدان إفريقيا كثيرة بمقتضى اتفاقية لومي الرابعة مجال التجارة والتنويع. ويجري توزيع المساعدة المالية الكبيرة بمقتضى مختلف فصول الاتفاقية لهذه الأغراض. كما تكرس مؤسسات دولية وإقليمية أخرى موارد كبيرة لتنوع الاقتصادات الإفريقية ولتنمية السلع.

وأود أن أذكر بشكل خاص البنك الدولي الذي يدعم الجهود الرامية إلى تهيئة المناخ الصحيح للقطاع الخاص كما يمول مشاريع التنويع أو المشاريع ذات المكونات التنموية القوية. والنافذة الثانية

الدورة الماضية والدورة الحالية ونحن على ثقة بأن الوقت قد حان لتجاوز الأقوال إلى الأفعال على نحو يتيح تحقيق مقتراح الأمين العام خلال الدورة الحالية، وخاصة أن المجموعة الأفريقية قد أبدت قدرًا من المرونة في موقعها أكبر مما كان عليه في العام الماضي. إن وفد مصر يثق بإمكانية تحقيق ذلك من خلال التركيز على النقاط العملية دون الشكلية، فليس مما إذا كانت آلية التمويل المقترحة ستأخذ شكل الصندوق أو تأخذ شكل المرفق أو تأخذ شكل النافذة، وإنما المهم هو إنشاء هذه الآلية وفي إطار مصرف التنمية الأفريقي. كما أن وفد مصر يؤكد أن يتم ذلك في إطار تجديد الموارد السابع لمصرف التنمية الأفريقي الذي سيغطي المدة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٦، إلا أن ذلك يقتضي أن تكون الموارد المالية التي ستخصص لتنويع السلع الأفريقية في إطار هذا التجديد من موارد مالية إضافية جديدة. إذ أنه بدون الموارد المالية الإضافية الجديدة فإن هذا التخصيص لن يعود أن يكون إعادة توجيه للموارد المالية من خلال تحويلها أو من خلال استقطاعها من أوجه صرف أخرى تشتت حاجة الدول الأفريقية الماسة إليها في قطاعات مختلفة.

أما إذا كان الوقت متاخرًا، ونحن لا نعتقد ذلك، لاستحداث الآلية المطلوبة في إطار تجديد الموارد السابع لمصرف التنمية الأفريقي، فليس هناك ما يحول دون المبادرة باتخاذ قرار باستحداث نافذة جديدة لتنويع السلع في إطار المصرف مع تمويلها من خلال صيغة المساهمة الخاصة، وعلى أن يكون مفهوماً أن تمويلها في المراحل التالية سيكون في إطار جولات تجديد موارد المصرف القادمة ابتداء بالتجديد الثامن للموارد.

إن الاقتصاد العالمي يخرج من ركود اقتصادي طال مداره. وتبدو الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية آخذة في التحسن في مختلف مناطق العالم عدا أفريقيا. وإنه لمن المؤسف أن شاهد تفاقم المشكلات والأزمات في الدول الأفريقية التي ترزا تحت عبء ديون خارجية مقدارها ٢٨٥ بليون دولار تتطلع أعباء خدمتها نحو ٢٥ في المائة من حصائل الصادرات، هذا في الوقت الذي تهدد فيه أفريقيا خطأ المراجعة. التي يتعرض لها ما يقرب من ٢٠ مليون من الأفارقة، فضلاً عن الملايين الذين

مذكورة الاستراتيجية القطرية ونظام المنسق المقيم. وهذه الأدوات ينبغي أن تستخدم على نطاق واسع لوضع سياسة إنسانية منسقة بفعالية وفقاً للأولويات والاحتياجات الخاصة لكل بلد، بما في ذلك الحاجة إلى التكيف وآثاره الاجتماعية.

اسمحوا لي بأن أختتم بياني بالتأكيد مجددًا على التزامنا التام بتنمية إفريقيا باعتبارها إحدى أهم أولويات العالم. وبجهودنا المتضامنة وأولوياتنا الصحيحة سنتمكن من جعل التنمية الأفريقية والاندماج في الاقتصاد العالمي هدفاً واضحًا.

السيد العربي (مصر): يود وفد مصر في البداية أن يؤكد تأييده التام لما جاء في بيان وفد تونس، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية لما جاء في بيان وفد الجزائر، الرئيس الحالي لمجموعة دول الـ ٧٧. حول هذا البند الذي نوليه اهتماماً بالغاً لتعلقه بحاضر إفريقيا ومستقبلها.

إن هذا البند يأتي إلينا مرحلاً من الدورة الماضية، وهي الدورة التي اضطُلع وفد مصر خلالها بمسؤولية التفاوض حول هذا البند حيث أن مصر كانت عندئذ رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية. وقد انتهى التفاوض إلى اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢١٤/٤٨ الذي أفسح الطريق أمام إحراز المزيد من التقدم خلال هذه الدورة.

إننا نرحب بتقريري الأمين العام والواردين بالوثيقة A/48/335 A/48/914 ونعتبرهما خطوة إيجابية على طريق تنفيذ التوصيات الواردة ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات. كما نرحب بوجه خاص بما تضمنه التقريران من اقتراح إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الأفريقية في إطار مصرف التنمية الأفريقي بموارد مالية أولية تراوح بين ٥٠ و ٧٥ مليون دولار. ونرى أن هذا الصندوق المقترح يمكن أن يقدم المساعدة لافريقيا في مجال تنويع حياتها السلعية على نحو أكثر فعالية من الصندوق العام للسلع في أمستردام.

لقد تابع وفد مصر عن قرب وباهتمام بالغ تطور المشاورات حول هذا الموضوع الهام خلال

في طوكيو يومي ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣،  
أحد الجهود التي بذلت في هذا السياق لخلق وعي  
بالمشكلة وللنهوض بتنمية القارة.

والآن وبعد ثلاث سنوات من بدء اتفاق  
المشاركة الجديد هذا، ما نحن نرغم على أن  
نعرف بأنّ الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا  
بعد ما تكون عن التحسن؛ وهي آخذة في التدهور  
في مناخ اتسم ببهoot صاف في حصائر التصدير  
وفي تدفق الاستثمارات وما يصاحب ذلك من زيادة  
في الدين الخارجي. ففي سنة ١٩٩٢، على سبيل  
المثال، كان معدل النمو الحقيقي للناتج القومي  
الإجمالي للبلدان الأفريقية ١,٥ في المائة فقط، أي  
بعباره أخرى نصف معدل النمو السكاني، بينما قفز  
الدين الخارجي إلى أكثر من ٢٨٨ بليون دولار. ومنذ  
بدء عقد التسعينات، أخذ مجموع صافي تدفق  
الموارد إلى إفريقيا في التردي باطراد، وفي سنة  
١٩٩٢ ذاتها كان أقل بـ ٢٢ في المائة مما كان عليه  
سنة ١٩٩٠.

ذلك انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية.  
أما متوسط إسهام الدول المانحة - الذي ظل دون  
نسبة الـ ٧,٠ في المائة المستهدفة من الناتج المحلي  
الإجمالي التي أوصلت بها الأمم المتحدة، فقد انخفض  
في السنوات الأخيرة من متوسط ٠,٣٨ في المائة  
في الثمانينيات إلى قرابة ٠,٣٣ في المائة اليوم. وهذا  
الانخفاض في التدفقات المالية قد حدث رغم  
توافق الآراء العرب عنه من جانب البلدان  
الأفريقية والمجتمع الدولي بشأن ضرورة إعطاء  
أولوية لزيادة تدفق رأس المال الخارجي إلى إفريقيا،  
 وبالرغم من الالتزامات التي تعهدت بها أطراف  
شتى.

وفي هذا السياق الصعب بالفعل، فإن  
السريان الوشيك للاتفاقيات الجديدة الخاصة بالاتفاق  
العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة  
"غات")، الذي يفضي إلى إنشاء منظمة التجارة  
العالمية، يمكن أن يزيد من تفاقم مشاكل البلدان  
الأفريقية. وفي الواقع، كل الدراسات التي أجريت  
حتى الآن سلمت بأنه في الوقت الذي تستفيد فيه  
التجارة العالمية برمتها من الاتفاقيات الجديدة، فإن  
إفريقيا، من جانبها، ستتجدد نفسها الخاسرة لردع من

يهددهم مرض الإيدز، والملاريا، وغيرهما من  
الأمراض.

إنه من أجل إفريقيا ومواجهة إحدى أصعب  
مشكلاتها وهي تنوع هياكلها الانتاجية والسلعية  
والتصديرية، تتطلع إلى الإسراع بتعيين رئيس يقود  
المشاورات حول مشروع القرار المتصل بهذا البند  
الهام حتى يمكن أن تنتهي هذه المشاورات إلى ما  
يتحقق تطلعات إفريقيا وطموحاتها وما يجسد علاقة  
المشاركة والتعاون المأمول فيه بينها وبين مختلف  
الدول ومختلف المؤسسات المانحة.

السيد ولد علي (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن  
الفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أضم رأي بلدي إلى  
الآراء التي أعرب عنها كل من سفير تونس، الذي  
تكلم نيابة عن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة  
الأفريقية، وسفير الجزائر الذي تكلم بصفته رئيسا  
لمجموعة الـ ٧٧ ونيابة عن الصين.

يسر موريتانيا، التي تعمل دوما على تحقيق  
التضامن الأفريقي، أن تشارك اليوم في هذه  
المناقشة الهامة كل الأهمية بالنسبة لأفريقيا.

يجري النظر في البند ١٥٤ من جدول  
الأعمال "برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في  
إفريقيا في التسعينيات"، في وقت تزداد فيه أزمة  
القاراء الأفريقية الاقتصادية والاجتماعية حدة. كما  
أنه يجري بعد ثلاث سنوات من اتخاذ قرار الجمعية  
العامة ١٥١/٤٦ الذي صدر في ١٨ كانون الأول/  
ديسمبر ١٩٩١، والذي ينص على إنشاء برنامج عمل  
جديد لسد الثغرات وتصحيح أوجه قصور برنامج  
عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي  
والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠، الذي  
عجزت نتائجه عن الوفاء بالتوقعات التي أثارها.

لقد أظهر اعتماد برنامج العمل الجديد وقت  
اعتماده الأولوية القصوى التي كانت الأمم المتحدة  
توليها لمسألة الانتعاش الاقتصادي والتنمية في  
إفريقيا. وقد تم اتخاذ عدد معين من التدابير أو  
المبادرات للنهوض بتنفيذ المقررات التي اتخذت  
ولتلقي تجربة برنامج العمل المخيبة للأمال. لقد كان  
المؤتمر الدولي المعنى بالتنمية الأفريقية الذي عقد

وفي الواقع، سيكون من الصعب، دون تحقيق السلام والاستقرار، النهوض بالتنمية المستدامة التي من المرجح أن تنجح في إطار التجمعات السياسية والاقتصادية الكبيرة. ولهذا السبب، فإن موريتانيا، لدى تعزيز تعاونها مع دول غرب إفريقيا في إطار الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا، قد انضمت وهي راغبة جداً إلى دول المغرب العربي الأخرى في إنشاء الاتحاد المغاربي العربي. وهذه العضوية الثنائية تتبع من تصميمنا على المشاركة في التنمية العامة لافريقيا، في الوقت الذي ينوي فيه التضامن العربي الافريقي ونشجمه.

فالجهود البارزة التي تبذلها بلدان إفريقيا كثيرة لمواجهة التحدّيات العديدة لتنمية القارة ستظل جهوداً محبطة ما دام المجتمع الدولي لا يفي بالتزاماته التي اضطلع بها في البرنامج الجديد. وفي هذا الصدد، نأسف، لأنّه منذ اتخاذ القرار ٢١٤/٤٨، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، لم يتبن الشروع مرة أخرى في إجراء المفاوضات لإنشاء صندوق لتنويع سلع إفريقيا. فبإنشاء الوشيك لمنظمة التجارة العالمية، أصبح إنشاء هذا الصندوق أكثر إلحاحاً. ولذلك نحت جميع الأطراف على السعي من أجل التوصل إلى أسرع حل ممكن لهذه المسألة.

والى يوم، يجب على إفريقيا ألا تنوع منتجاتها فقط إذا كان لها أن تدمج في النظام التنافسي الجديد الذي سيزغ من ثنياً الاتفاques الجديدة لمجموعة "غات". بل أن تنهض أيضاً، بالتعاون مع البلدان المتقدمة النمو، بإحراءات مبتكرة وجريئة في إطار حل عالمي ومستدام لأزمة الدين. ولذلك فإن المقترح بعقد مؤتمر دولي بشأن الديون الخارجية على إفريقيا ينبغي أن يلقي قبولاً حسناً في نهاية المطاف. ونعتقد أن كل إمكانيات إطلاق الاقتصادات الإفريقية سوف يتلاشى إذا لم يتم التوصل إلى حل لذلك العبء الشقلي. ولذلك، يجب على الجمعية العامة والأمم المتحدة تشكيل منها أن توظف المزيد من سلطتها لضمان الوفاء بهذه المتطلبات.

و قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أؤكد مجدداً دعم حكومة بلدي للجهود الحميدة التي تبذلها مكتب المنسق الخاص لافريقيا وأقل البلدان نمواً، الذي

الزمن. وبالفعل، وبالقضاء على التخفيفات الجمركية الرئيسية لاتفاقات لومي أو نظام الأفضليات المعمم ستختفي المزايا التعرفية التي تحظى بها إفريقيا. وهذا سيجلّ في تضييق الهوامش التفضيلية التي تبلغ ٢٨ في المائة بالنسبة لأوروبا و ٤٠ في المائة بالنسبة للولايات المتحدة و ١٥,٧ في المائة بالنسبة لليابان. كما أن الحد من الإعاثات المالية الخاصة بالزراعة سيؤثر على أسعار المنتجات الغذائية التي من المحتمل أن ترتفع في المتوسط بنسبة ٥ في المائة، والتي بنسبة ١٠ في المائة بالنسبة للحبوب. أما الموارد الطبيعية مثل الأسماك أو المنتجات المعدنية مثل الحديد فمن المحتمل - في هذا الإطار - أن تفقد الهوامش التفضيلية البالغة ٦٠ في المائة في إطار نظام الأفضليات المعمم و ١٦ في المائة في إطار اتفاقية لومي.

فبوجود قاعدة إنتاجية محدودة جداً، والتدحرج المستمر في حصائر الصادرات، والدين الخارجي الكبير جداً، وغير ذلك من القيود المالية، مثل المستوى المنخفض جداً للاستثمارات والانخراط الكبير في مساعدات التنمية، سيكون من الصعب على إفريقيا إجراء التحسينات المرجوة في حالتها الراهنة دون إسهام من جانب المجتمع الدولي. وفي الحقيقة لوفاء بهذه الحاجة الحقيقية جداً يطالب البرنامج الجديد بمبلغ صاف حده الأدنى ٣٠ بليون دولار للمساعدة الإنمائية الرسمية في ١٩٩٢، وزيادة معدلها ٤ في المائة كل سنة بعد ذلك.

وإذ يدرك القادة الأفارقة مسؤوليتهم الأساسية عن تنمية بلدانهم، فقد جعلوا بلدانهم تتلزم بالاضطلاع ببرامج واسعة للتكييف الهيكلي والاقتصادي السياسي بغية النهوض بالديمقراطية والانتقال إلى اقتصادات السوق. إنهم مصممون على النهوض بحقوق الإنسان والأداء الفعال للإدارة ودور القطاع الخاص، في الوقت الذي يجري فيه ترشيد النفقات العامة. وإن اعتماد معاهدة أبوجا على المستوى القاري في ٣ حزيران/يونيه، التي نصت على إنشاء الاتحاد الاقتصادي الإفريقي وإنشاء آليات لمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها في إفريقيا، ينبع من تصميمهم الكامل على الاضطلاع بمسؤولياتهم وإنشاء إطار مختص للتنمية المستدامة.

الافريقية نفسها، إلا أنه دون توفير البيئة الخارجية الملائمة والمساعدة الخارجية الكافية، لن تتمكن العديد من البلدان الافريقية من تخلص نفسها من ورطتها الحالية. ولذلك نأمل أن يولي المجتمع الدولي الاهتمام اللازم للصعوبات التي تواجهها افريقيا وأن يأخذها مأخذ الجد. وفي الوقت نفسه، يحدونا الأمل بأن يعتمد نهجا إيجابيا وأن يتخذ إجراءات ملموسة لضمان تحقيق الأهداف التي ينص عليها برنامج الأمم المتحدة الجديد.

وتحقيقا لهذا الهدف، نقترح أن يبذل المجتمع الدولي جهودا ملخصة لإزالة الحواجز التجارية وتوفير موارد جديدة ونقل التكنولوجيا، وحرى بالبلدان المعنية أن تبني بالتزامها عن طريق تهيئة ظروف خارجية مؤاتية للبلدان الافريقية توجه سيرها على طريق التنمية الصحيحة.

ويينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد عملية التعاون الاقتصادي للبلدان الافريقية. ويسرنا أن نلاحظ أن الاتجاه نحو التجمعات الإقليمية فيما بين البلدان الافريقية لا يزال ينمو. وتمثل الموافقة على معايدة أبوجا من جانب ثلثي البلدان الافريقية في أيار/مايو الماضي البداية الرسمية لتكامل افريقيا الاقتصادي وقبول جنوب افريقيا في الاتحاد الاقتصادي للجنوب الافريقي يعزز بدرجة كبيرة الشغل الاقتصادي الاجمالي للمنظمة وستسهم كل هذه الأمور في التنمية الاجمالية للبلدان الافريقية، وينبغي أن تكون محل ترحيب ودعم قوي من جانب المجتمع الدولي.

ويشكل اختتام المحادثات التجارية المتعددة الأطراف لجولة أوروغواي تحديا هائلا للتنمية افريقيا. والبلدان الافريقية قد أسهمت، بوصفها جزءا من البلدان النامية، فينجاح المحادثات. ويحدونا الأمل في أن يبذل المجتمع الدولي بدوره جهودا من أجل تخفيف الأثر السلبي عنها الناجم عن المحادثات.

ويتعين عدم التغاضي عن دور الأمم المتحدة في عملية تنمية افريقيا. ويحدونا الأمل في أن تقوم الأمم المتحدة بوضع وتنفيذ خطط ومشاريع على

بالرغم من الوسائل التي يتطلبها كان وصولها بطبيعة ولا تفي بالغرض، يجاهد للوفاء بولايته بطريقة مرضية. ويحدونا الأمل أن تولي الأمم المتحدة أخيرا الأولوية الملموسة والسريعة لانتعاش افريقيا وتنميتها.

**السيد وانغ (الصين)** (ترجمة شفوية عن الصينية):  
لقد مرت سنتان منذ بدء برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. وخلال هاتين السنتين بذلت البلدان الافريقية جهودا جبارا لتنفيذ البرنامج الجديد، إلا أنه لم يطرأ أي تحسن هام على محنتها الاجتماعية والاقتصادية. بل على العكس من ذلك، فإن الهوة الاقتصادية بينها وبين المناطق الأخرى في العالم آخذة في الاتساع. وتعصف بها ثلاثة مشكلات رئيسية هي: تزايد المديونية، وتناقص تدفق رأس المال بل التبدال المعاكس لرأس المال، وتردي معدلات التبادل التجاري. وتجاوز مجموع ديونها الخارجية بالفعل إلى ٣٠٠ مليار دولار. ويتدهور أيضا معدلات تبادلها التجاري. وما انفك إزالة الحواجز التجارية القديمة لازمة، في حين تظهر حواجز جديدة. وهذه العوامل مجتمعة أعادت بشدة التنمية الاقتصادية لافريقيا.

إن برنامج الأمم المتحدة الجديد التزام اضطلعت به البلدان الافريقية نفسها، إلا أنه كسب أيضا تأييد جميع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة. ففي السنوات الأخيرة، اضطلع العديد من البلدان الافريقية بإصلاحات اقتصادية واجتماعية كانت باهظة التكالفة لها. ومما يؤسف له أنه لم يرافق جهودها أي تأييد قوي أو تعاون من جانب المجتمع الدولي. فالعديد من الأهداف التي نص عليها البرنامج الجديد ما زالت بعيدة عن التحقيق.

ومن الواضح جدا أن تحقيق الاستقرار العالمي والتنمية المستدامة سيظلا بعيدي المنال حتى تضيق الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة. ولا يتوقف انتعاش الاقتصاد الافريقي وتنميته على الاستقرار طويل الأمد للبلدان الافريقية فحسب ولكن أيضا على التنمية الاقتصادية المستدامة والسليمة في العالم. صحيح أن تنمية افريقيا ستتوقف في نهاية المطاف على جهود البلدان الافريقية والشعوب

في عام ١٩٩٣، وهو تحسن بالمقارنة بعام ١٩٩٢ لكنه لا يزال أدنى بكثير من معدل نمو السكان.

إن جميع المؤشرات الاقتصادية الرئيسية الأخرى، ما عدا التحسن البسيط في أسعار السلع الأساسية، تبقى قائمة. فمعدلات الادخار في البلدان الأفريقية استمرت في التراجع. وفي حين أن معظم البلدان الأفريقية تعتمد بقوة على موارد مالية خارجية، فإن التزامات صندوق التنمية الأفريقي، وهو المرفق ذو الامتياز والموجود في مصرف التنمية الأفريقي، تراجعت أكثر من الثالث. وبالتالي، تأثرت أيضا المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى بلدان إفريقية تأثراً كبيراً بالتراجع الإجمالي البالغ ١٠% في المائة في ترتيبات امتيازية من خلال منظمات متعددة الأطراف. وقد تم تجاوز إفريقيا بالفعل في المنافسة على الاستثمارات المباشرة الأجنبية. والحالة الاقتصادية لبلدان الاتحاد المالي الأفريقي زاد تفاقها منذ ذلك ارتباطها عن الفرنك الفرنسي.

إن حصائل صادرات إفريقيا لا تزال تراوح مكانها. فقد خسرت القارة ٣,٥% في المائة في معدلات تبادلها التجاري في عام ١٩٩٣، مما خفض قوة إفريقيا الشرائية لصادرات عام ١٩٩٣ بما يزيد على ٣ بلايين دولار نسبة لأسعار عام ١٩٩٢. وعانت البلدان الأفريقية من خسائر تجارية بلغت ١٠ بلايين دولار نسبة لعام ١٩٨٩.

لقد فاقم من هذه الإحصاءات الميول الحمائية في البلدان المتقدمة النمو. ومن المقدر أن البلدان النامية عموماً تخسر حوالي ١٠٠ بلايين دولار سنوياً في حصائل الصادرات نتيجة لعوائق السوق في البلدان المتقدمة النمو، أو تقريباً ضعفي المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. وقد تأثرت إفريقيا تأثراً حاداً بهذا النمط من التجارة. ومنذ عام ١٩٨٥، تراجعت الحصة التجارية لافريقيا إلى ما دون ٢% في المائة من التجارة العالمية. وهكذا، فإن الترتيبات الخاصة التي وضعها للعديد من البلدان الأفريقية والبلدان المتقدمة الدخل برهن حتى الآن على عدم الكفاية في الاستجابة لأهدافها المتمثلة في التنويع الاقتصادي، وإضفاء الطابع الصناعي عليها، وتوسيع الصادرات.

ضوء حالة إفريقيا الفعلية، وب توفير دعم قوي للبلدان الأفريقية في التعاون بينها وبين المناطق الأخرى.

وتتمتع الصين بصداقات تقليدية مع البلدان الأفريقية. والصين حكومة وشعباً تتفهم بعمق محنتها الحالية، وتعاطف معها تعاطفاً كبيراً جداً. والصين على الرغم من صعوباتها ومشاكلها الذاتية، فعلت ما تستطيعه لمساعدة البلدان الأفريقية. والحكومة الصينية على استعداد للعمل مع البلدان الأفريقية، والتعاون معها في مختلف الأشكال، والإسهام في بلوغ أهداف جدول الأعمال.

السيدة جونيجو (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وجه والدة يافعة مع طفل ناقص التغذية، وهي تفر من الجوع في مكان ما في إفريقيا يظهر على غلاف كل مجلة وكل شاشة تلفاز، ويثير قدرًا كبيراً من العطف. ولكنه للأسف لم يتمكن من توليد إجراءات دولية متضامنة لتفادي المأساة الإنسانية المتعاظمة في إفريقيا.

ولا تزال التوقعات الاقتصادية لافريقيا ضعيفة، وفقاً لدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٤. وليس من المنظور عكس اتجاه تراجع إنتاج الفرد على الرغم من أن جهوداً كبيرة بذلت من أجل الإصلاح والتكييف الاقتصادي.

وإفريقيا، بالإضافة إلى صعوباتها الاقتصادية، أصبحت الآن المنطقة التي ينتشر فيها عدم الاستقرار السياسي والعنف إلى أقصى حد. ويمكن رد جذور هذا النزاع الأهلي، في معظم الحالات، إلى فشل التنمية. فتوطيد السلام والاستقرار السياسي في جميع أنحاء إفريقيا أمر حاسم على أساس إنساني قصير الأجل، ويجب تحقيقه من أجل تعزيز احتمالات التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل. ونظرًا لطبيعة التحدي وحجمه، سيتطلب النجاح التزاماً قوياً من جانب المجتمع الدولي.

إن نمط النمو البطيء في إفريقيا استمر عام ١٩٩٣، فقد ازداد الإنتاج بنسبة ١,٧% في المائة

جهوداً وطنية ودولية. وقد أعيد التأكيد على هذا في مؤتمر طوكيو الدولي المعنى بالتنمية الأفريقية. ومع التشديد على أن تنمية إفريقيا هي مسؤولية الأفارقيين في المقام الأول، قطع المجتمع العالمي على نفسه التزاماً بتقديم الدعم الكامل والملموس لجهود البلدان الأفريقية. ومن الواضح أن إفريقيا لا يمكنها أن تنجح في التصدي لتحديات التي تواجهها ما لم تزود بمساعدة مالية خارجية، وما لم تبذل جهود دولية معززة لخلق بيئة اقتصادية عالمية مؤاتية للجهود الإنمائية الأفريقية. وقد حدد البرنامج الجديد الأهداف ذات الأولوية للبلدان الأفريقية، وهي تحول الاقتصادات الأفريقية وتكاملها وتنوعها ونموها بشكل متسرع بغية تعزيزها في إطار الاقتصاد العالمي والتقليل من هشاشتها في مواجهة الصدمات الخارجية، وزيادة ديناميتها وتعزيز الاعتماد على الذات.

وقد تجسد التزام إفريقيا بالبرنامج الجديد في تدابير الإصلاح التي انعكست في الإدارة الاقتصادية الفعالة لأسعار الصرف والمشروعات العامة والتخطيط السكاني والقطاع الزراعي. وقد اعتمدت هذه التدابير على الرغم من تكلفتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية الباهظة. وتحمل أبناء إفريقيا هذه التضحيات المؤلمة بعزّة وكرامة، لأنهم يريدون وبحق أن يروا نهاية لتدور التنمية وإفقار شعوبهم. وكان المتوقع أن يؤدي التعاون الاقتصادي الدولي الحقيقي إلى إعادة التنشيط والانتعاش على المستوى الوطني.

وأظهرت البلدان الأفريقية جدية تامة في الوفاء بحصتها من الصنفقة. وعلى الرغم من جهودها الحثيثة لتنفيذ سياسات التكيف الهيكلي الضرورية من أجل تحسين أدائها الاقتصادي، لم ينعم معظمها بفتررة راحة من البيئة الاقتصادية الخارجية غير المؤاتية والظروف المناخية القاسية والحرارة والصراعات الأهلية.

وكانت الآثار المترتبة التي تركتها قيود الموارد الداخلية والخارجية على الإنتاجية الأفريقية تفوق بكثير الإيجابي لإصلاحات السياسة العامة. ومن ناحية أخرى، لم يكن المجتمع الدولي مستعداً، كما كان متوقعاً، للوفاء بحصته من الصنفقة.

إن التقييمات الأولية للآثار المترتبة على مفاوضات جولة أوروغواي في تجارة معظم البلدان الأفريقية ليست مشجعة كثيراً. واعتبرافاً بالطبع الاضافي المتوقع على الاقتصادات الأفريقية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، فإن صفة جولة أوروغواي وإعلان مراكش يوفران ترتيبات خاصة لافريقيا. ويعمل أنه بتنفيذ هذه الأحكام ووضع الآليات التوعوية المتعلقة بهذه المسألة، سيفي المجتمع الدولي والبلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص بمسؤولياتهما عن محاولة كفالة أن لا تكون إفريقيا الخاسرة مرة أخرى.

إن عبء الديون يبقى مرهاقاً بالنسبة لمعظم البلدان الأفريقية، والديون الرسمية المترتبة على البعض منها ازدادت على الرغم مما حصل لها من إلغاء. وإن مبلغ ٣٠٥ بلايين دولار المدينة إفريقيا به - وحتى أكثر من ذلك، مبلغ ١٥٢ مليون دولار المدينة به إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - يفوق قدرتها على تحمل الديون. ومعظم هذه الديون مستدامة من مؤسسات مالية متعددة الأطراف. ومن الضروري بذلك جهود متسايرة من أجل إلغاء الديون الرسمية، الثانية والمتعددة الأطراف على السواء، المدينة بها أشد البلدان فقراً، والتحفيز من عبء الديون لبقية البلدان الأفريقية، ولا سيما البلدان الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

لقد لاحظ مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد غوستاف سبيث، وهو يتكلم في المعهد الأفريقي الأمريكي في وقت سابق من هذا العام أن التاريخ لم ينصف إفريقيا. فشلة تجربتان مفروضتان من الخارج بما تجارة الرقيق والاستعمار أعادتا عملية تكوين الدول الأصلية والتنمية لعدد من الإمبراطوريات الكبرى في المنطقة، وقدمتا نظاماً للإدارة والإنتاج مفروضة اصطناعياً. ولقد عانت إفريقيا نتيجة لهذه العبيدين الأجانبين. ويتعين التصدي لأسباب النزاع الأهلي المتจำก في التخلف الإنمائي.

إن إفريقيا يجري تهيئتها بشكل متزايد في الاقتصاد العالمي. وقد اعترف البرنامج الجديد للتنمية في إفريقيا بأن التغيير الإيجابي وتحقيق الانتعاش في الأزمة الاقتصادية الأفريقية يتطلبان

عن طريقها الطلاب والمهنيون الأفارقة التدريب في باكستان. وهناك مئات من الشباب الأفارقة يتدربون في باكستان في مختلف الميادين كل عام. وبالمثل، يشارك مئات الأطباء والمهندسين وغيرهم من المهنيين في عملية التنمية في أفريقيا. وإمكانيات التعاون التقني في إطار برنامج أفريقيا متوفحة لجميع الأشقاء والشقيقات الأفارقة. ونحن نتطلع إلى توسيع هذا البرنامج لكي يستجيب بطريقة متواضعة لتحديات واحتياجات أفريقيا - القارة التي شق بأنها ستكتسب معركة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بفضل شجاعة شعبها وتضحياته، وتضامن المجتمع العالمي - على ما ثأمل فيه.

السيد سيدو (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): كان عدم تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا السبب في اعتماد الجمعية العامة، في عام ١٩٩١ في القرار ٦٥١/٤٦، برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

وها نحن اليوم ننتظر مرة أخرى في تنفيذ هذا البرنامج الجديد. وبعد البيانات التي أدلّى بها كل من الممثل الدائم لتونس - نيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية، والممثل الدائم للجزائر - نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ وغيرهما من الممثلين، أود باسم وفد النيجر أن أؤكد على الأهمية التي تعلقها على إحدى توصيات البرنامج الجديد وهي إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الأفريقية.

وتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/48/914، والذي نرحب به، يحدد أسباب عدم قدرة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين على اعتماد الوثيقة التي تتضمن التوصية الخاصة بإنشاء ذلك الصندوق.

ومن بين الأسباب الرئيسية الحاجة إلى ضمان أن يكون مصرف التنمية الأفريقي قادرًا على استضافة وإدارة صندوق التنويع. ومنذ بداية الدورة التاسعة والأربعين تجري مشاورات واتصالات بشأن الموضوع؛ كما وجه رئيس مصرف التنمية الأفريقي رسالة مؤرخة ٦ شباط/فبراير ١٩٩٤ إلى وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة؛ وعقد

وأنباء مناقشة برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات اعترف بأن تنوع اقتصادات أفريقيا يمكن أن يكون دفعه حاسمة لإكمال الجهود الإنمائية للبلدان الأفريقية. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية كانت مسألة إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الأفريقية موضع نقاش. ولكن هذه المناقشات لم تسفر عن نتائج على الرغم من كل المرونة التي أبدتها الوفود الأفريقية. وقد حان الوقت لجسم هذا الأمر مع وضع الخيارات التي قدمتها المجموعة الأفريقية في الاعتبار. ومن الحيوي أيضًا لا تؤدي مفاوضاتنا الراهنة بأي حال إلى تقويض الالتزامات المقطوعة في عام ١٩٩١.

لا يجوز لنا أن نضع مبادرة عام ١٩٩١ الرامية إلى معالجة الأزمة الأفريقية. فالمجتمع الدولي، وأفريقيا بصفة خاصة، لا يملكان ثمن تكرار مأساتي رواندا والصومال. وفي عالم ينعم بموارد وفيرة لا يجوز السماح لمزيد من الناس بالانضمام إلى صفوف من يعيشون في الفقر المدقع. فهل يسعو المجتمع الدولي أن يقف صامتا وهو يشهد شعراً أبياً يجتاحه الجوع والحرمان والألم والبؤس بلا هوادة؟ أم أنها لن تستجيب إلا لصورة طفل يختضر مرسومة على غلاف مجلة "تايم"؟ وكم هو عدد الدول التي نود أن ترقبها تفشل قبل أن نبعي إرادتنا السياسية الجماعية للتغلب على مشاكل الركود الاقتصادي والتفسخ الاجتماعي الكامنة في جذور الأزمات المتعددة التي تواجه القارة الأفريقية العظيمة؟ الورقات العلاجية وفرها برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ومؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية. وما نحتاجه هو عمل المجتمع العالمي.

إن باكستان بلد نام. ونحن نواجه مشاكل التنمية والعديد من التحديات. وعلى الرغم من كل الصعوبات نجحنا في الحفاظ على معدل مشجع - إلى حد ما - للنمو الاقتصادي. ويهمنا أن نتقاسم خبرتنا الإنمائية مع البلدان النامية الأخرى، وخاصة مع أشقائنا وشقيقاتنا في أفريقيا. وبروح تعزيز التعاون والتضامن مع أفريقيا، وضعنا باكستان برنامجًا خاصًا يسمح لنا بتشاطر خبراتنا مع أصدقائنا في أفريقيا. وما يسمى ببرنامج أفريقيا الذي أطلق في عام ١٩٨٧ يوفر منحاً دراسية يتلقى

ولهذا ترى النiger أن الوقت قد حان لظهور المجتمع المانح أن افريقيا بالفعل إحدى أولوياته وشواقله عن طريق اتخاذ إجراء ملموس على شكل إسهامات خاصة في صندوق التنمية الأفريقي. وأنتنا نناشد المجتمع الدولي الاستجابة على وجه السرعة بتقديم هذا الإسهام في أقرب وقت ممكن.

ويود وفد بلدي أيضاً أن يذكر المجتمع الدولي أن المؤسسات المالية، مثل مصرف التنمية الأفريقي والصندوق المشترك للسلع الأساسية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تضطلع بنشاط يتصل بتنويع السلع الأساسية. ولكن هذه المشاريع وصلت بالفعل إلى مرحلة الحصول على التمويل.

إن الأموال التي بتغيفها من شأنها أن تشجع تنويع قطاع السلع الأساسية الأفريقية عن طريق تمويل مشاريع التنويع القابلة للاستثمار تقنياً واقتصادياً. وستتمكن هذه الأموال المشاريع الأفريقية من الوصول إلى مرحلة الحصول على التمويل من المؤسسات المالية. وهي تسبق الأنشطة التي تقوم بها أجهزة أخرى مثل الصندوق المشترك ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمتصلة بالمشاريع التي وصلت بالفعل مرحلة التمويل. إن صندوق التنويع الذي تريده البلدان الأفريقية من شأنه أن يسمح لنا بدراسة الأفكار المتصلة بالمشاريع، وإيصالها، بالتعاون مع مجالس التنويع الوطنية، إلى مرحلة التمويل.

وهذه فترة حاسمة بالنسبة للسلع الأساسية الأفريقية، لأن من الواضح أن تنويع الاقتصادات الأفريقية أحد الحلول للمشكلة الشاملة للانتعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

إن الدول الأفريقية تريد أن تؤكد للمجتمع الدولي أن إنشاء مجالس التنويع الوطنية المكونة من ممثلين عن القطاع الخاص والعلمي والتكنولوجي والحكومي لن يجعل المشاريع واقعية فحسب بل يعطيها أيضاً اتجاهها تقنياً ثابتاً في ظل التنسيق الحكومي. وإلى جانب مصرف التنمية الأفريقي، ستكون مجالس التنويع الوطنية هذه نقاطاً محورية، تعمل على تيسير تبادل المعلومات وتوفير قدر من

اجتماع يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر مع أحد المسؤولين في المصرف، وكل هذا يقنعنا بأن المصرف يوافق على استضافة إدارة صندوق تنويع السلع الأساسية الأفريقية.

إلا أن مصرف التنمية الأفريقي وضع شرطاً واحداً هو ضرورة إيداع موارد أولية في الصندوق. وهذه الموارد يمكن الحصول عليها من طريقين: أولاً، في إطار المفاوضات المتعلقة بتجديد موارد المصرف التي يمكن للبلدان المانحة أن تخصص منها مبلغاً للموارد الأولية لصندوق التنويع؛ ثانياً، يمكن للبلدان المانحة أن تقدم مساهمة خاصة لإنشاء الصندوق.

وكانت البلدان الأفريقية مستعدة للنظر في الإمكانيات الأولى - وهي الحصول على أموال لصندوق التنويع في إطار التغذية السابعة لموارد مصرف التنمية الأفريقي وصندوق المساعدة التقنية. ومن المؤسف أن المعلومات الواردة من المصرف تبين أن المفاوضات الجارية بشأن التجديد السابع للموارد فاربت على الانتهاء وأن الاتفاق تم بالفعل على مبلغ ٢,٧ مليون دولار المخصص لذلك الغرض، دون أن تصدر عن البلدان المانحة أية إشارة عن تخصيص مبالغ لصندوق تنويع السلع الأساسية الأفريقية.

ومع ذلك أكدت المشاورات مع شركائنا منذ بداية هذه الدورة إحساسنا باعتمادهم لنهج جديد إزاء سرعة إنشاء صندوق التنويع.

وبانتهاء المفاوضات بشأن عملية تجديد الموارد السابعة لمصرف التنمية الأفريقي، تبقى هناك إمكانية الثانية: إسهامات الخاصة، وهي تعتبر ممارسة متتبعة في المصرف ويمكن تطبيقها بسبب الطابع الملحوظ لعدد من المسائل. وبالتالي، تستطيع البلدان المانحة أن تقدم إسهاماً خاصاً في توفير الموارد الأولية لصندوق تنويع السلع الأساسية الأفريقية، وذلك في ضوء الأهمية العاجلة التي توليها لهذه المشكلة. ومع أنتنا قد تكون متأخررين في العملية العادية لتجديد الموارد السابعة لمصرف التنمية الأفريقي، فإننا لسنا متأخررين بالنسبة لنظام الإسهامات الخاصة.

التي تبذلها البلدان الأفريقية، وبوجه خاص من خلال تقديم المساعدة في ميادين الإنتاج الزراعي، وال حاجات الإنسانية الأساسية، والهيكل الأساسية، ودعم سياسات التكيف الهيكلي.

وكان أحد الاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر طوكيو أنه بينما لا يمكن ببساطة نقل أي نمط للتنمية من منطقة إلى أخرى، فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في آسيا وأفريقيا من شأنه أن يكون مفيداً للغاية. وكعملية متابعة لمؤتمر طوكيو، عقدت اليابان واندونيسيا، بالاشتراك مع الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاختلاف العالمي من أجل افريقيا، ندوة آسيا - افريقيا عنوانها "تقاسم الخبرات"، شاركت فيها بلدان أفريقية وآسيوية، في الفترة من ١٢ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر. وأقامت الندوة فرصة لإجراء حوار مباشر بين صانعي القرار الأفريقيين ونظرائهم من آسيا وستكون نقطة انطلاق للمشاريع والبرامج الملموسة في المستقبل.

إن وفد بلدي يوافق على أهمية السلع الأساسية بالنسبة لحصائل صادرات العديد من البلدان الأفريقية وعلى الحاجة إلى التنويع للحد من تقلبات هذه الحصائل. وبينما تضطلع العديد من البلدان الأفريقية بجهود لتنويع اقتصاداتها، فإن جهودها تعيقها مجموعة من المشاكل مثل الافتقار إلى الموارد البشرية والمالية، وانخفاض الإنتاجية، وقطاع خاص مختلف، والافتقار إلى الحواجز للمستثمرين الأجانب. وكل هذه المشاكل بحاجة إلى علاج إذا أردنا النجاح في جهود التنويع.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على أهمية تنمية الموارد البشرية وعلى دور القطاع الخاص بوصفهما عاملين رئيسيين في تنويع الاقتصادات الأفريقية. وقد سلم الإعلان المعتمد في مؤتمر طوكيو بأن:

"القطاع الخاص حيوي بوصفه محركاً للتنمية المستدامة" وأنه "على الرغم من أن المعونة الأجنبية لها أثر على التنمية، فإن دورها ليس إلا دوراً تكميلياً في حجمه ومحركاً في طبيعته".

التدريب التقني لأعضاء المجلس من خلال علاقتهم بالمصرف. ويمكن لهذا أن يزيل قلق بعض المؤسسات التي تخشى من الإدارة السيئة أو الاستخدام الرديء لموارد الصندوق.

وسمحوا لي أن استرعى انتباه المجتمع الدولي إلى عنصر آخر في المبادرة الأفريقية، لقد حرصت على أن تنص على أن يكون تحديد معايير اختيار المشاريع من جانب مصرف التنمية الأفريقية لضمان ألا تعطل إدارة هذه الوسيلة الإدارية للمصرف أو تسبب نقصات خاصة، وأن المعايير التي تضعها مؤسسة قادرة على تمويل مشروع ما ينبغي أن تتيح تقريب ذلك المشروع من الإطار اللازم. ولهذا السبب لم ترغب الدول الأفريقية في وضع المعايير عن طريق قرار للجمعية العامة، مما قد يؤدي إلى إبطاء الحصول على التمويل للمشاريع.

وأخيراً، ستشتراك أيًا فرقة العمل المشتركة بين الوكالات الموكل إليها متابعة تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفریقيا في التسعينيات في هذه العملية كمستشار لمصرف التنمية الأفريقي في الأضطلاع بهذه المشاريع؛ وهذا سيتمكن الجمعية العامة من متابعة تنفيذ صندوق تنمية السلع الأساسية وتطويره.

وعلى المجتمع الدولي الآن أن يبني استعداده لدعم افريقيا في جهودها الإنمائية، كما هو مطلوب في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينيات بأن:

"يتقبل المجتمع الدولي مبدأ تقاسم المسؤولية والمشاركة الكاملة مع أفریقيا ومن ثم يلتزم بتوفير الدعم الكامل والملموس للجهود التي تبذلها افريقيا".(القرار ٤٦/١٥١)  
المرفق، ثانياً، الفقرة (١)

السيد مارو ياما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعلق اليابان أهمية كبيرة على موضوع التنمية الأفريقية، كما تدل على ذلك استضافتنا لمؤتمر طوكيو الدولي المعنى بالتنمية الأفريقية المعقود في تشرين الأول/أكتوبر من السنة الماضية. وأننا نزمعمواصلة دعمنا لجهود المساعدة الذاتية

جنيف يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وذلك الاجتماع الأول أعقابه اجتماع ثان، عقد في روما يومي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣. وهذان الاجتماعان تناولا المسائل التالية: ديون إفريقيا الخارجية؛ وتنوع الاقتصادات الأفريقية؛ والتكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي في إفريقيا؛ وتحسين تنسيق أنشطة المنظمات غير الحكومية للتنمية في إفريقيا على مستوى الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة.

وقد سر وفد بلادي في ذلك الوقت، كما لا يزال يسره، أن الأمين العام استجاب للنداء الذي وجهته وفود إفريقيية خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين بأن تعتقد اجتماعين بشأن التنمية الأفريقية لشخصيات رفيعة المستوى وترأسهما شخصيا.

إن وفد بنن، بالاشتراك مع وفود إفريقيية أخرى ورئيس مجموعة الـ ٧٧، عندما تكلم نيابة عن جميع الدول الأعضاء في المجموعة، أكد في الدورة الثامنة والأربعين أهمية اختتام الدراسة الواردة في تقرير الأمين العام التي توصي، في جملة أمور، بإنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الأفريقية في إطار مصرف التنمية الأفريقي.

ووفقاً لتلك الدراسة، من المقترح إنشاء الصندوق لفترة أولية تمتد من ٣ إلى ٤ سنوات بموارد تتراوح بين ٥٠ و ٧٥ مليون دولار لتقديم مساعدة للبلدان الأفريقية لإعداد برامج ومشاريع تنويع السلع الأساسية. وهذه الفكرة كانت موضوع مفاوضات مطولة وشاقة في فريق عامل تابع للجمعية العامة بين عدد من وفود البلدان المتقدمة النمو وممثلين عن دول المجموعة الأفريقية. وحتى تتيح الجمعية العامة للفريق الفرصة للتوصل إلى نتيجة ملموسة، اتخذت قبل تعليق الدورة الثامنة والأربعين لعطلة نهاية العام، القرار ٢١٤/٤٨ يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي قررت بمقتضاه اللجوء إلى مشاورات غير رسمية، تدرس توصياتها في دورة مستأنفة بغية اتخاذ قرار نهائي. وبالرغم من الجهد الجدير بالثناء التي بذلها رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، السيد إنسانالي، مثل غينيا، لم تجر هذه المشاورات أبداً بسبب عدم وجود منسق؛ في أعقاب مغادرة السيد هوسليد

إن وفد بلدي يعتبر أن مشروع القرار الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات يتطلب مزيداً من التشاور. وبينما نلاحظ الحاجة إلى إداء المساعدة للمرحلة التحضيرية لمشاريع التنويع الأفريقي، نعتقد أن تلك المساعدة ينبغي أن تقدم عن طريق الموارد والآليات المالية القائمة. واليابان تعتبر أن مشروع القرار الحالي ينبغي أن يقضي، بشكل عام فقط، بأن يوفر صندوق التنمية الأفريقي والصندوق المشترك للسلع الأساسية مساعدتهما في تمويل المرحلة التحضيرية لمشاريع التنويع السمعي في البلدان الأفريقية. ويأمل وفد بلدي أن يتضمن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار هذا، وذلك باتخاذ الأطراف المعنية موقفاً مرجحاً واقياً.

**السيد مومنجي (بنن)** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات" هو بالنسبة لنا نحن الأفاريقين، وينبغي أن يكون، أحد بنود جدول الأعمال الأساسية لهذه الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة التي ترأسونها، سيدى الرئيس، أحد أبناء إفريقيا الأجلاء، بمهارة ونبوغ منذ بداية عملنا يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر الماضي.

قبل أن أعرض على الجمعية العامة بعض أفكار وفد بلدي بشأن هذا البند، أود أن أبين أن وفد بلدي يؤيد البيانات اللذين أدى بهما الممثل الدائم لتونس، نيابة عن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، وأخي الممثل الدائم للجزائر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

في العام الماضي، خلال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، أعربت الوفود الأفريقية، كما فعلت في العام الأسبق، عن عدم ارتياحها وعن فلقها بشأن اللامبالاة التي لوحظت منذ بدء البرنامج الجديد باتخاذ القرار ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

وبعد أيام قليلة من تعليق الدورة السابعة والأربعين، ترأس الأمين العام أول اجتماع على مستوى رفيع بشأن التنمية الأفريقية، عقد في

أنشطة الصندوق مستقبلاً، الحالة الخاصة، حالة السلع الأساسية الأفريقية في سياساته لدعم تنمية السلع الأساسية، وبشكل خاص إعداد دراسات جدوى ترمي إلى توسيع قطاعها التصديرى، وإلى استعراض إجراءاته وسياساته الخاصة بوصول البلدان الأفريقية إلى الأسواق لتمكينها من طلب الدعم المالي، سواء بشكل مباشر أو عن طريق الأجهزة الإقليمية أو دون إقليمية".

ولعلمكم تتفقون معى، سيدى الرئيس، على أن هذه المقترنات متواضعة تماماً لقارنة كبيرة جداً لديها مشاكل كبيرة أيضاً بحاجة إلى أن تحل. ومن الصعب أن نتفهم أن المقتنيين بحاجة أفريقياً إلى توسيع قاعدة صادراتها من السلع الأساسية وبالأهمية الملحة لتنوع البلدان الأفريقية لاقتصاداتها بغية تعزيزها، ما زالوا عاجزين عن التوصل إلى اتفاق بشأن أضمن الطرق لتحقيق هذا، وهو إنشاء آلية - ذات إدارة صفيرة للغاية - لتوجيه العمليات المرتبطة بتنوع السلع الأساسية الأفريقية.

وكما أتيحت لي الفرصة لأوضح من هذه المنصة الشهر الماضي خلال المناقشة المتعلقة بخطة للتنمية، فإن الانطباع الوحيد الذي يمكن الحصول عليه هو أن المشاكل الأفريقية مكتوب عليها أن يستمر إرسالها للمناقشة من أفرقة للدراسة إلى أفرقة عاملة، من حلقات دراسية إلى مؤتمرات، من برنامج عمل إلى برنامج، دون أن تنتقل إلى مرحلة التنفيذ الفعال للتدابير والتوصيات المعتمدة.

إن أفريقيا، التي يدل على سخائها شكل القلب الذي تتخذه على الخريطة، كانت دوماً على استعداد لمشاركة الآخرين في توافق الآراء على القرارات أو المقررات المتعلقة بأجزاء أخرى من العالم، في الوقت الذي يتم فيه في نهاية الدورة تقريباً رفض المسائل ذات الأهمية القصوى بالنسبة لها، ثم، يتم في النهاية ارجاؤها بسبب الافتقار إلى توافق الآراء. وفي ضوء هذه الحالة يتساءل وفدي عن مدى الجدية التي توليها جمعيتنا لقرارها بجعل أفريقيا إحدى الأولويات الخمس للأمم المتحدة.

سفير الترويج لنيويورك. ونحن نود أن نقدم تحية واجبة وhaltلة إلى السفير هولسيد للصبر والمهارة الدبلوماسية اللذين تحل بهما في وجه جميع المصاعب التي واجهها بصفته رئيساً للفريق العامل المسؤول عن المفاوضات.

وإذا رأى الأمين العام، في تنفيذه للقرار ٢١٤/٤٨، تطور الحال، أصدر تقريراً جديداً في نيسان/أبريل ١٩٩٤ (A/48/914) مطالباً بإنشاء صندوق لا يُكرس إلا لتقديم توجيهات بشأن أفكار ومشاريع جديدة تتصل بتنوع السلع الأساسية الأفريقية وتمويلها لمدة تتراوح بين ٣ و٤ سنوات. وذكر بوضوح أن عمليات التمويل ستتركز في المراحل الأولية لوضع المشاريع، على بحوث التسويق، وعلى إعداد دراسات الجدوى، وعلى تحليل الحجم المشروع بشكل يتحمل معه اجتذاب التمويل.

وعلى عكس الفكرة الأصلية، فكرة صندوق رسمي بما قد يتطلبه من إدارة كبيرة ومكلفة، يحذّز التقرير الجديد إنشاء آلية لها أمانة متواضعة في إطار مصرف أبيدجان للتنمية الأفريقية، وتكون مركزاً للمعلومات ووسيطاً لتبادل البيانات، والبحوث والخبرة. والمقترنات الواردة في تقرير نيسان/أبريل تولي الأولوية لصندوق من شأنه أن يسهل بدء المشروعات أو تمويل المراحل المتأخرة من المشاريع. وكان على الأمانة أن تعمل بمجالس تنسيق متصرّفة لكل بلد أفريقي. وبعد التقدّم بمتطلبات جادة، قبلت الوفود الأفريقية في آخر الأمر حلاً جديداً كان، في الواقع، بعيداً كل البعد عن موقفها الأولى، ويمكن إيجازه كما يلي.

"دعوا الدول المشاركة في تغذية صندوق التنمية الأفريقية لمصرف التنمية الأفريقي إلى تقديم مساهمة أولية خاصة قدرها من ٥٠ إلى ٧٥ مليون دولار لفترة ٣ سنوات لتمويل المرحلة التحضيرية من مشاريع وبرامج تنوع السلع الأفريقية."

"دعوا مجلس إدارة الصندوق المشترك للسلع الأساسية ومقره أمستردام إلى أن يضع في اعتباره، عند النظر في

الأجنبي المباشر في أفريقيا، وخاصة جنوب الصحراء الكبرى؛ والتبعة ضئيلة القيمة للموارد الوطنية العامة والخاصة على حد سواء؛ والمستوى المنخفض للمدخرات، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية.

ولا تكفي الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قامت بها الدول الأفريقية للتوصل إلى حل دائم. والمجتمع الدولي، باتخاذه للقرار ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١، قد ألزم نفسه بمُؤازرة الجهود الأفريقية للسريع بالنمو وتحقيق تنمية مترکزة على البشر ودائمة ومستدامة وهذه المُؤازرة يجب أن تترجم إلى إجراءات وتدابير ومشروعات ملموسة وواضحة كما هو الحال في غيرها من مناطق الكوكب الأخرى المدمرة.

ومما يؤسف له أنه لم يتم التوصل إلى الموارد المالية المحددة لسنة ١٩٩٢، والتي تحتاجها أفريقيا حتى يصل ناتجها القومي الإجمالي إلى مستوى نمو يبلغ ٦ في المائة. فقد كان صافي مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية المطلوب في عام ١٩٩٢، ٣٠ بليوناً من الدولارات بمعدل نمو متوسطه ٤ في المائة في السنة، وفقاً للفقرة ٢٩ من برنامج العمل الجديد. وهذه الحالة تذكرة غريبة بالمحير الذي لقيه برنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، الذي حدا بنا فشله المخزي، بسبب الافتقار إلى الموارد المالية، إلى التفاوض على برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات.

ومنذ الإعداد لبرنامج العمل الجديد واعتماده في عام ١٩٩١، لم يعتمد، في إطار الأمم المتحدة، سوى النذر اليسير من التدابير الواسعة النطاق.

وبالفعل، لا يزال مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نمواً يعاني من الافتقار إلى الموارد المالية والبشرية لإنجاز مهمته المتمثلة في المتابعة والتنفيذ الفعال لبرنامج العمل الجديد. وفي هذا السياق، أرى لزاماً علي أن أشير إلى أنه بالرغم من الجهود الشخصية التي يبذلها موظفو هذه الهيئة، فإننا لا نزال نتعثر في خطانا بسبب الافتقار إلى الموارد المالية كما ذكرت توا.

إن قرار الجمعية العامة ٢١٤/٤٨ ومشروع قرارها A/49/L.44 يشجعان على إنشاء هيأكل وطنية تعمل بالاشتراك مع الآلية التي ستشكل في إطار مصرف التنمية الأفريقي.

وتود بنن أن تكرر تأييداً للمقرر المتعلق بإنشاء مجلس وطني للتنوع في كل بلد أفريقي يمكن أن يقوم - ضمن وظائف أخرى - بإعداد وتقدير مشروعات التنوع مع مراعاة الحالة الهيكلية والمؤسسية وأيضاً البنية الأساسية والموارد البشرية المتاحة.

ومع ذلك، علينا أن نؤكد على أن فعالية ونجاح آليات التنوع للسلع الأساسية الأفريقية تتوقف على ما يتحقق من التقدم في حل المشاكل القائمة في بعض المجالات الحيوية مثل ديون أفريقيا الخارجية، وال الحاجة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، والاسهام في الموارد الجديدة، والإضافية، وتنامي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والنهوض بالصناعات والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ونقل التكنولوجيات وتكيفها لمعالجة السلع الأساسية، بدعم إنشاء أو تعزيز هيأكل البحث والتطوير التي ستضمن في المدى الطويل تنوع الاقتصادات الأفريقية.

إن نجاح تنوع السلع الأساسية سيرتزن أيضاً بالتدابير المتواخدة على الأصعدة السياسية والجغرافية والهيكلية لتعديل النظم التجارية الأفريقية الحالية، التي تشكل عائقاً للتعاون التجاري فيما بين بلدان الجنوب بصفة عامة، والتعاون بين الدول الأفريقية بصفة خاصة.

وعلاوة على ذلك، لا تزال اتفاقيات مراكش الأخيرة بعيدة عن تصحيح أوجه القصور الواضحة في علاقات أفريقيا التجارية مع بقية العالم، وبصفة خاصة مع العالم المتقدم النمو. وعلى العكس من ذلك، تبين كل الدراسات التي أجريت حتى الآن أن هذه الاتفاقيات لا تتضمن أحكاماً خاصة بأفريقيا وأقل البلدان نمواً وبالتالي من شأنها أن تفاقم الحالة.

وتبيّن الدراسة الخاصة المعنية باتفاقات الموارد المالية إلى أفريقيا عدم كفاية الاستثمار

الأداء الفعال لآلية المتابعة الخاصة برصد وتقدير  
برنامج العمل الجديد.

إن انتهاء الحرب الباردة وآفاق بناء أمة متحدة أكثر فعالية وكفاءة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعيشان فيما الأمل في أن يولد برنامج العمل الجديد ظروفاً مواتية للسلم والتنمية في أفريقيا.

ومن حق أفريقيا وواجبها أن تدخل القرن الحادي والعشرين على قدم المساواة وليس من خلال الأبواب الجانبيّة، كما يبدو من الحالة الراهنة، التي تشجبها جميعاً والتي يتعين علينا جميعاً أن نعمل معاً بحسن على تصحيحها.

**السيد مواكاوااغو (جمهورية تنزانيا المتحدة)**  
(ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بداية، أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلّى به السفير صلاح الدين عبد الله ممثّل تونس، الذي تكلّم باسم البلدان الإفريقية، وبيان السفير رمطان العماره ممثّل الجزائر، الذي تكلّم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وتعرب تنزانيا كذلك عن خالص التقدير لليابان على دعمها للتنمية الإفريقية.

أود كذلك أن أتوجه بثناء خاص اليكم، السيد الرئيس، على اهتمامكم غير العادي بهذا البند من جدول الأعمال بشأن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

لقد ظل تدفق المساعدة والمعونة إلى إفريقيا مستمراً طوال أكثر من ٣٠ عاماً، وإن كان يبدو أن أثر ذلك كان ضئيلاً. فالعديد من المتلقين أصبحوا أسرى دائرة مدمّرة من الاتكال. ولم يعد ممكناً التسامح إزاء هذه الحالة أو إدامتها. ويجب أن توجد على وجه الاستعجال، أدوات أكثر فعالية للتنمية. ويجب أن تتحقق على نحو سريع المزيد من النتائج الملموسة، وكخطوة أخرى، يجب توسيع النطاق والآليات التي أفضت إلى تحقيق نتائج في أماكن أخرى.

ونظراً لحالة الأمم المتحدة المثيرة للانزعاج في تنفيذ برنامج العمل الجديد، يحيث وفد بلادي الأمين العام على دعوة كل هيئات ووكالات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة لدرج، في أسرع وقت ممكن، أولويات برنامج العمل الجديد في ولاياتها ولتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الأولويات وفقاً لمفهوم القيمة المضافة الذي يقوم على أساسه برنامج العمل هذا، مع المخصصات والأولويات الخمس للتنمية. إن إدماج منظومة الأمم المتحدة للأولويات وتخصيصها للموارد الكافية سيتمكن من تحقيق بعض الأهداف، التي يمكن مواصلتها وتحسينها عن طريق التوصيات التي تعتمد بعد المناقشة الرفيعة المستوى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي ستكرس في سنة ١٩٩٥ لتنفيذ برنامج العمل الجديد - وعن طريق ما يصدر من قرارات وتوصيات في عام ١٩٩٦، عندما تقوم الجمعية العامة باستعراض منتصف المدة.

وعلاوة على ذلك، يتعين على مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نمواً، في سياق ما تضطلع به منظومة الأمم المتحدة وأفريقيا من تنفيذ ومتابعة، أن يقوم في كل من مناطق أفريقيا دون الإقليمية الخمس، بتنظيم حلقات عمل دراسية معنية بالأولويات المحددة في برنامج العمل الجديد. وهكذا ينتقل تنفيذ هذه الأولويات الخاصة بالانعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا من مرحلة الآمال الخادعة إلى مرحلة الحقيقة الواقعة. ويمكن تنسيق حلقات العمل الدراسية هذه بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية والاتحادات الاقتصادية دون الإقليمية الأفريقية: الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي لدول أفريقيا الوسطى، والاتحاد الإنمائي للجنوب الأفريقي، ومنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والاتحاد المغاربي العربي.

إنا لا نود أن نخدع أنفسنا - في برنامج العمل الجديد لن ينجح ما لم تعبأ له الموارد الكافية وما لم يمثل المجتمع الدولي للتزاماته وتضطلع الأمم المتحدة بدورها على نحو صحيح. وأفريقيا، من جانبها، ستستمر فيما تقوم به من اصلاحات وضمان

آثار الحفاف التي ترتب على انتاج المحاصيل في المنطقة. فافريقيا، التي كانت منطقة ذات ميزان تجاري معقول في مجال المنتجات الزراعية والسمكية والحرجية، باتت الآن تعاني من وضع يتسم بالعجز الكبير.

وعلى سبيل المثال، في بلدي - تنزانيا - تسيطر الزراعة على الاقتصاد، وتتوفر أسباب العيش لـ ٨٠ في المائة من السكان النشطين اقتصادياً، وتشكل ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي و ٧٥ في المائة من حصيلة العملات الأجنبية. وما زالت المحاصيل الرئيسية للتصدير تمثل في القهوة، القرنفل، والقطن، والشاي وجوز البلاذر والسيزال والتبغ. وتشكل الزراعة التي يعتمد عليها في المعيشة ٥٠ في المائة من مجموع الانتاج الزراعي. ويقدر أن ٨ في المائة من الأرض مخصصة للفلاحة وأن ٣ في المائة منها مروية.

وفي القطاع الصناعي، تعتمد تنزانيا على تجهيز السلع المحلية وعلى تصنيع البضائع للتعويض عن الاستيراد. وما زالت الصناعات الرئيسية تمثل في تجهيز الأغذية والمنسوجات، والتخمير والسجائر والسياحة. وشهد القطاع الصناعي نموا سنويا متواضعا يصل إلى ٤,٢ في المائة بين ١٩٦٥ و ١٩٨٠، إلا أنه انخفض بنسبة ٢,٤ في المائة خلال فترة السنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٠، وذلك بصورة رئيسية بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة وعدم كفاية العملات الأجنبية اللازمة لشراء المواد الأولية والآلات، وقطع الغيار. وإن اقتصادا مثل اقتصاد تنزانيا، يتميز بهشاشةه وعدم مرؤنته، يتطلب وبالتالي التنوع الرأسى والأفقى لكي يكون ناجعا ومستداما.

إن تنفيذ برامج التكيف الهيكلي مهمما كان أثراها المحتمل على المديين المتوسط والطويل مؤاتيا، لم يتم دون حدوث الضغط الاجتماعي والتمزق الاجتماعي ومخاطر سياسية. فالانخفاض في مستويات الاستهلاك للفرد الواحد وللواردات ترتب عليه تكاليف اجتماعية - وبصورة خاصة، بالنسبة للرعاية الصحية، والتعليم، والتغذية، والعمالة والحفاظ على المؤسسات الاجتماعية. وبالرغم من الاتفاق، بموجب برنامج العمل، لمعالجة مسائل السلع على سبيل الاستعجال، مع مراعاة المصالح الخاصة

في الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة التي انتهت في حزيران / يونيو ١٩٨٦، اعتمد برنامج عمل الأمم المتحدة للاتعاشر الاقتصادي والتنمية في افريقيا، ومنذ ذلك الحين، أُعربت الجمعية العامة عن اهتمامها المتواصل بوتيرة التقدم.

وبنهاية الثمانينيات أصبح من الواضح أن الأزمة الاقتصادية الافريقية قد تعمقت وأنه لابد منبذل جهود نشطة من جانب المجتمع الدولي. وباعتبار افريقيا إحدى الأولويات الخمس للأمم المتحدة في التسعينيات، جرى التفكير في الآليات الحكومية الدولية التي يتعين إنشاؤها لإعطاء وجهة جديدة للدعم الدولي الذي كانت البلدان الافريقية في أمس الحاجة إليه. وعلى أساس هذه الفرضيات اعتمدت الأمم المتحدة بالإجماع في دورتها السادسة والأربعين البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينيات. وكان متوقعا للبرنامج الجديد أن يكون بمثابة الحفاز، الذي يوفر الدافع السياسي والقوية للاضطلاع بالأنشطة الأخرى داخل افريقيا وخارجها.

إن تنويع الاقتصادات الافريقية يتيح مخرجا هاما من الاعتماد على تصدير السلع الأساسية وما يرتبط بها من مشكلات ويسهم في تطوير اقتصادات أكثر ديناميكية ومرنة. وفي حين أن مثل هذا التنويع هو مسؤولية البلدان الافريقية نفسها في المقام الأول، فإن المجتمع الدولي يعترف بأن الموارد الإضافية ستكون مطلوبة لدعم برامج التنويع في القارة، بما في ذلك إنشاء صندوق محدد يعالج مشكلة مرحلة ما قبل الاستثمار.

وفيمما يتعلق ب الصادرات افريقيا من السلع، فإن البيئة الدولية ما زالت غير ودية، فانخفاض الأسعار قد قلل حصائل الصادرات للبلدان الافريقية، بالرغم من تزايد حجمها. ولذلك أصبح من الضروري إجراء تخفيضات هائلة في الواردات. وعلى الصعيد المحلي، واجه الانتاج الافريقي عقبات لا يمكن تذليلها، بما في ذلك الطقس السيئ، والحروب والقلائل الأهلية، بالإضافة إلى الاختلالات الاقتصادية الكلية. وفي ١٩٩٣، اجتمعت هذه الظروف فخفضت معدل النمو إلى نسبة هزيلة تصل إلى ١,٥ في المائة، واتسع نمو المنتجات الزراعية والسمكية والحرجية بنسبة ٢٦ في المائة، أي ١٠ بلايين دولار، نتيجة

الدولي جهوداً متضادة لمد نطاق الشروط التفضيلية.

إن المفاوضات المتعلقة بإنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الأفريقية متواصلة من الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. وبعد مفاوضات مطولة جرت العام الماضي تقرر تمديد النظر في هذا البند إلى الدورة الثامنة والأربعين المستأنفة، وأخيراً، إلى الدورة التاسعة والأربعين.

ووفد بلدي على اقتناع بأن شركاءنا قد سمحت لهم الفرصة للتشاور مع عواصمهم، وبعضهم مع بعض ومع المؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك الصندوق المشترك ومصرف التنمية الأفريقي من أجل استكشاف السبل الآيلة إلى إنشاء آلية يمكن توفير الأموال لبرامج التنويع من خلالها.

إن وفد بلدي، مع أخذة في الاعتبار الطابع الملحق للمسألة، يود أيضاً أن يدعو المؤسسات المالية والتجارية المتعددة الأطراف إلى تقديم موارد كافية للوفاء باحتياجات الصندوق الجديد. ومن جهتنا، يحثو تزانيا الأمل في إنشاء مجالس وطنية للتنويع، وفقاً للقرار ٢١٤/٤٨، التي ستولد الزخم اللازم في الجهود الرامية إلى تنويع اقتصاداتنا.

إن الدول المشاركة في صندوق التنمية الأفريقي الذي يعمل تحت رعاية مصرف التنمية الأفريقي مدعوة إلى تقديم إسهام أولي خاص تتراوح قيمته بين ٥٠ و ٧٥ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات بغية تمويل المرحلة الإعدادية لبرنامج تنويع السلع الأساسية في أفريقيا.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي ببحث شركائنا في التنمية على تقديم التأييد اللازم لمشروع القرار المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ومسألة صندوق تنويع السلع الأساسية كي تعتمده الجمعية مما يمكن من بدء برامج التنويع دون مزيد من الإبطاء.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يؤيد وفد بلدي بالكامل البيانات اللذين أدلى بهما ممثل الجزائر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧

للبلدان الأفريقية، لم تبذل جهوداً إضافية لاتخاذ إجراءات تهدف إلى تثبيت الاستقرار، عند مستويات عدديّة معقولة، لحساب هذه السلع والمواد المعدنية ذات الأهمية الأساسية لافريقيا.

ولذلك فإن الانخفاض في الأداء العام يعزى في جزء منه إلى حالة التصدير غير المرضية. وتراجعت الفوائد المجنحة من التجارة دون التوقعات في العديد من مجالات السلع الأساسية، وعانت أفريقيا من تقليل حصتها في السوق.

والنتيجة التي أسفرت عنها جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لم تقدم لافريقيا أية فرصة لتحسين معدلات التبادل التجاري. وفي الواقع، يفرض النص النهائي العديد من الالتزامات المتعلقة بحرية الوصول إلى السوق والأنظمة الأكثر صرامة في بعض المجالات، مثل الزراعة، وحماية السوق والمنسوجات والثياب.

وفي أعقاب إعادة التفاوض بشأن التخفيفات الجمركية الممنوعة بموجب نظام الأفضليات المعمم واتفاقية لومي، فإن التخفيفات الممنوعة من جانب أسواق التصدير الرئيسية للبلدان الأفريقية أدت إلى تخفيضات في الهامش التفضيلي بلغت ٢٨,٢ في المائة و ٤٠,٢ في المائة و ١٥,٧ في المائة في حالات الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة على التوالي. وستعاني البلدان الأفريقية من تآكل الهامش التفضيلي لمعظم صادراتها الرئيسية، وسيؤدي هذا إلى خسارة الفائدة النسبية، وبالتالي، إلى هبوط في حصة السوق وما يتبعه من تدهور في حصائل الصادرات.

وبالنسبة إلى البلدان الأفريقية، مثلت المنتجات الزراعية التي ترتكز على موارد طبيعية مصدراً رئيسياً للإيرادات. ومع ذلك، ووفقاً للنص النهائي لجولة أوروغواي، ستتحسن الهامش التفضيلي بنسبة ٦٠ في المائة بموجب نظام الأفضليات المعمم، و ١٦ في المائة بموجب اتفاقية لومي الرابعة. واضح أن الاقتصادات الأفريقية ليست مرنة بما يكفي للدخول في هذا الهيكل التجاري المتعدد الأطراف الجديد ما لم يبذل المجتمع

دراسة أجريت مؤخراً عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في القارة إلى أنه بعد فقدان رخص التنمية الذي تحقق في الثمانينات، وعلى الرغم من التطبيق الصارم لبرامج التكيف الهيكلية من جانب معظم البلدان الأفريقية، أصبحت الصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية في إفريقيا أكثر حدة، ولا يزال يتعين علينا أن نتوصل إلى النمو الاقتصادي والتنمية اللذين يتضمنان بالاكتفاء الذاتي.

إن الأسعار المتداولة للسلع الأساسية الأفريقية والعبء المرهق للديون الخارجية هما العاملان الرئيسيان المسؤولان عن الأداء الاقتصادي الضعيف للقارة. فمعدل نمو الانتاج الاقتصادي في إفريقيا تراجع من ٣,١ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٢,٣ في المائة عام ١٩٩٢، إلى ١,٥ في المائة عام ١٩٩١، إلى ١,٤ في المائة عام ١٩٩٣. وفيما نقترب من نهاية عام ١٩٩٤، لا تزال الحالة غير مشجعة. وإزاء هذه الصورة القاتمة، يجب الآن تعزيز كميات كبيرة من الموارد، وبخاصة من مصادر خارجية، بغية تعزيز برنامج الاتساع الاقتصادي والنمو والتنمية قبل نهاية التسعينات.

وفيما نحت المجتمع الدولي على دعم التحديات الاقتصادية التي تواجه إفريقيا، من الأهمية بمكان التأكيد أننا نشير إلى جزء هام وكبير من الكورة الأرضية يسكنه قرابة ٦٠٠ مليون نسمة ينتشرون في ٥٢ بلداً، وهو قارة تعم أيضاً بقسط كبير من الموارد الطبيعية والمعدنية في العالم ولكنها لا تكسب سوى ١ في المائة من ثروتها. وفي الوقت الذي اعتمدت فيه معظم الدول الأفريقية برامج مؤلمة ولكنها ضرورية للإصلاح والتكيف الاقتصادي، وفي حين تكشف البلدان الأفريقية جهودها في سبيل تعزيز التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي على الصعيد دون الإقليمي وعلى نطاق القارة، فإن إفريقيا قارة مزقها الفقر، كما أنها مهمشة في مجال التجارة العالمية.

إننا نعترف بأن اختتام جولة أوروغواي، وتوقيع اتفاق أوروغواي للتجارة في مراكش بالمغرب في نيسان/أبريل من هذا العام يمثلان معلماً هاماً في

والصين، وزميلي ممثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية في المناقشة حول برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات. وإن نعرب عن ذلك التأييد نود أيضاً أن نبدي بعض الملاحظات من وجهة نظر وطنية.

إن برنامج عمل الأمم المتحدة للاتساع الاقتصادي والتنمية في إفريقيا ١٩٨٦-١٩٩٠ قد مهد السبيل أمام قيام حوار مثمر بين إفريقيا والمجتمع الدولي بشأن نهج يمكن لها أن تتصدى للمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية والتنمية في المنطقة. ولقد فشل المجتمع الدولي للأسف في الوفاء بوعده، ولهذا السبب تم التفاوض بشأن البرنامج الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات واعتماده.

إن البرنامج الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات لا يزال يتعين أن يؤتي ثماره. وبموجب قرار الجمعية العامة ٤٨/٤٢ الذي أطلق البرنامج الجديد للتنمية في إفريقيا، فإن الآلية المستقلة لأعمال المتابعة والرصد وهي الآلية التي نص عليها القرار، وضعت لكفالة أن تكون إفريقيا محور تركيز واهتمام المجتمع الدولي خلال التسعينات. وهذا للأسف لم يؤت ثماراً بعد.

إن اقتصاد إفريقيا زراعي أساساً، وهو يعتمد اعتماداً كبيراً على انتاج السلع الأساسية الزراعية من أجلبقاء السكان الذين تكتظ بهم القارة، ومن أجل كسب العملة الأجنبية النادرة. لذلك، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تواصل بذلك قصاري جهودها في سبيل توسيع اقتصاداتها. ومع ذلك، فإن أسعار السلع الأساسية الزراعية تمثل إلى الانخفاض في السوق العالمي، الأمر الذي يزيل الحافز على مواصلة بذلك هذه الجهود. فالقارنة إذن بحاجة إلى دعم دولي لتنميتها، وبالتالي الدعوة إلى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الأفريقية وتشفيله، الأمر الذي سيتمكن من اتخاذ التدابير المطلوبة لدعم الجهود التي تبذلها إفريقيا بالذات في هذا الاتجاه.

وعقب الثمانينات التي وصفت بالنسبة لنا في إفريقيا بـ "العقد الضائع"، لا تزال قارتنا تواجه بمشاكل اجتماعية - اقتصادية خطيرة تستحق العناية والدعم العاجلين من المجتمع الدولي. وتشير

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أوجه عناية الجمعية إلى الوثيقة A/49/351/Add.1 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيسة لجنة المؤتمرات. وكما يدرك الأعضاء، فإن الجمعية العامة، في الفقرة ٧ من القرار ٢٤٣/٤٠، قررت أنه لا يجوز لأي جهاز فرعي للجمعية العامة أن يجتمع في مقر الأمم المتحدة أثناء انعقاد دورة عادية للجمعية العامة، ما لم تأذن الجمعية صراحة له بذلك.

وكما تبين الرسالة التي أشرت إليها لتوi، فإن لجنة المؤتمرات توصي الجمعية العامة بأن تأذن للجنة الاستئمانية لصندوق الأمم المتحدة لนามيبيا بأن تجتمع في نيويورك أثناء انعقاد الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد توصية لجنة المؤتمرات؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥

التعاون الدولي من أجل النهوض بالتجارة الحرة فيما بين بلدان العالم ومناطقه. ومع ذلك، يخشى أن هذا الترتيب التجاري العالمي الجديد الذي سيسري علينا والذي تم توقيعه في قارتنا، لن يفيد القارة الأفريقية في المستقبل المنظور. وهذا سبب اضافي يدفعنا إلى الاعتقاد بأنه يتعمّن على المجتمع الدولي أن يأخذ في الحسبان على سبيل الأولوية، ضرورة أن ينفذ، في الأجلين القصير والطويل معاً، من خلال برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات، خطة استراتيجية لتنويع السلع الأساسية والصادرات الأخرى لافريقيا.

وتعتقد نيجيريا، على غرار البلدان النامية الأخرى، أن المسؤولية الأولى للحكومات الوطنية هي وضع استراتيجيات لتحسين النمو الاجتماعي - الاقتصادي بما ينهض بالظروف المعيشية لشعوبها. ونيجيريا وغيرها من البلدان الإفريقية تنظر إلى برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات باعتباره اتفاقاً فيما بينها من جهة، وبينها وبين المجتمع الدولي من جهة أخرى، للمساعدة على بناء قدراتها الوطنية. وسترحب، في هذا الصدد، بإنشاء مجالس التنويع الوطنية، إلى جانب النص على إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية.

أخيراً، وكما يوضح برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات، تحتاج إفريقيا إلى التزام فوري وعاجل من المجتمع الدولي في شكل موارد مالية متزايدة، وهذا أمر لا يمكن التأكيد عليه بما فيه الكفاية. وتعتقد أيضاً أن اشراك الأمم المتحدة، فضلاً عن تضامن وتعاون المؤسسات المالية المتعددة الأطراف أمر لا غنى عنه لمساعدتنا على مواجهة التحديات العاجلة للتنمية الإفريقية.

#### البند ٨ من جدول الأعمال

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: رسالة من رئيسة لجنة المؤتمرات (A/49/351/Add.1)